

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
مع
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
مع
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

المحتويات

صفحة

4

5

6

7

8

46 – 9

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

بيان المركز المالي المجمع

بيان الأرباح أو الخسائر المجمع

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

بيان التدفقات النقدية المجمع

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين المحترمين
شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" وشركاتها التابعة "المجموعة"، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2017، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر، التغييرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، وبإستثناء الأثر المحتمل للأمر المبين في أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا، فإن البيانات المالية المجمعة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي المتحفظ

كما هو مبين في الإيضاح رقم (8 - أ) حول البيانات المالية المدققة لشركة زميلة، الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك.ع. ("NREC")، تتضمن رأي متحفظ يتعلق بإحدى شركاتها الزميلة (بنسبة ملكية 23.67%)، قامت الشركة الزميلة برفع دعوى تحكيم تتعلق بأحد استثماراتها. نظراً لطبيعة الاستثمار وعدم التأكد المادي المحيط بالاستثمار ونتائج التحكيم، لم يتمكن مراقبو الحسابات للشركة الزميلة من الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول الاستثمار وإمكانية استرداد القرض الممنوح من قبل الشركة الزميلة إلى الشركة المستثمر فيها ذات الصلة كما في 31 ديسمبر 2017. وبناءً عليه، فلم تتمكن من تحديد مدى الحاجة إلى إدخال أي تعديلات على القيمة المدرجة بالدفاتر للاستثمار في شركة زميلة.

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملزمة لتكون أساساً في إبداء رأينا المتحفظ.

عدم التأكد المادي المتعلق بمبدأ الاستمرارية

نلفت الانتباه إلى الإيضاح (29) حول البيانات المالية المجمعة، والذي يشير أن المجموعة كما في 31 ديسمبر 2017، بلغت خسائرها المتراكمة مبلغ 42,703,059 دينار كويتي (2016 : 38,291,548 دينار كويتي)، كما أنه في ذلك التاريخ، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 132,291,252 دينار كويتي (2016 : 128,900,616 دينار كويتي). إن تلك الظروف، بالإضافة إلى أمور أخرى مبينة في الإيضاح (29)، تشير إلى وجود عدم تأكد مادي، والذي يثير احتمالات جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرارية. إن رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الأمر.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، حسب تقديرنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة ككل، وفي التوصل إلى رأينا المهني حولها، وأنها لا نبدي رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. بالإضافة للأمور المبينة في أساس الرأي المتحفظ في تقريرنا، لقد قمنا بعرض أمور التدقيق الهامة التالية:

انخفاض قيمة الشهرة والمخصصات الأخرى:

خلال السنة، قامت المجموعة بالاعتراف بخسائر انخفاض في القيمة بمبلغ 727,335 دينار كويتي والمتعلقة بالشركات الزميلة وخسائر انخفاض أخرى ومخصصات بقيمة 6,305,226 دينار كويتي، والمتمثلة بشكل رئيسي في ديون مشكوك في تحصيلها، وإغلاق مخزن ومخصصات أخرى. إن خسائر الانخفاض والمخصصات قد تمت طبقاً لأراء وتقديرات الإدارة. وعليه، وجدنا أن خسائر الانخفاض والمخصصات تعتبر من أمور التدقيق الهامة. لقد قمنا بمراجعة مدى معقولية خسائر الانخفاض والمخصصات طبقاً لتقديرات الإدارة. كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات المتعلقة بهذه البنود ضمن إيضاحات رقم 3، 5، 8 و14 حول البيانات المالية المجمعة.

عمليات غير مستمرة وموجودات مصنفة بغرض البيع

كما هو مبين في إيضاح رقم (6) من البيانات المالية المجمعة، ان المجموعة وضعت تحت تصفية استثماراتها في مركز سلطان للاتصالات (لبنان) - ش.م.ل. كما أبرمت اتفاقية لبيع شركة سلطان للاتصالات - ش.م.ك. (مقفل). عرضت الإدارة المعلومات المالية المتعلقة بالعمليات غير المستمرة والنتائج الخاصة بهذه العمليات كموجودات مصنفة بغرض البيع في بيان الأرباح والخسائر المجمعة. بناء على ذلك، وجدنا ان هذه العمليات الغير مستمرة كأمور تدقيق هام. تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها من بين أمور أخرى، تقييم عرض المعلومات المالية العمليات الغير مستمرة والمعالجة المحاسبية لهذا الاستبعاد في بيان الأرباح والخسائر المجمعة. لقد قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاح كما هو مبين في الإيضاح رقم (6) للبيانات المالية المجمعة.

معلومات أخرى

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى المرتبطة بها، كما اننا لا نعبر عن أية تأكيدات حولها. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة تلك المعلومات الأخرى، وللتقيام بذلك، فإننا نأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل مادي مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها من خلال التدقيق، أو بطريقة أخرى إذا ما كانت تتضمن أخطاء مادية. هذا وإذا ما تبين من خلال عملنا أن هنالك أخطاء مادية في تلك المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بإظهار ذلك ضمن تقريرنا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة المجموعة مسؤولة عن تقييم قدرتها على تحقيق الاستمرارية والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الشركة الأم أو أحد الشركات التابعة إيقاف انشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف نقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوز مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذف مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة المجموعة.

- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهري حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير التدقيق إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية المجمعة، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والشفافية، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على دليل تدقيق كافي وملائم فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركة أو أنشطة الأعمال من خلال المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة. أننا مسؤولون عن التوجيه، الإشراف والأداء على تدقيق حسابات المجموعة. كما أننا مسؤولين بشكل منفرد فيما يتعلق برأينا حول التدقيق.
- إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.
- كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بمطالبات أخلاقية المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلاليتنا، أو حيثما وجدت، والحماية منها.
- ومن بين الأمور التي تم التواصل بها مع المسؤولين عن الحوكمة، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للفترة الحالية وتم اعتبارها بذلك، من أمور التدقيق الهامة، ولقد قمنا بالإفصاح عن تلك الأمور ضمن تقرير التدقيق ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الإفصاح عن أمر معين، أو في حالات نادرة جدا، قررنا عدم الإفصاح عنها ضمن تقريرنا تجنباً لنتائج عكسية قد تحدث نتيجة الإفصاح عنها والتي قد تغطي على المصلحة العامة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة مع تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم فيما يتعلق بالبيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم، وأننا فيما عدا الأثر المحتمل للأمر الموضح في فقرة "أساس الرأي المتحفظ" أعلاه قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وأن الجرد أجري وفقا للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للشركة الأم أو نتائج أعمالها.

علي محمد كوهري

علي محمد كوهري
مراقب حسابات - ترخيص رقم (156) فئة (أ)
عضو في Prime Global
مكتب الصالحية - محاسبون قانونيون

مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
14 مارس 2018

1 يناير 2016 (المعدل)	2016 (المعدل)	2017	إيضاح	الموجودات
				الموجودات المتداولة:
4,529,451	4,332,433	4,150,189		نقد في الصندوق ولدى البنوك
23,350,758	21,652,331	13,414,485	3	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
1,592,436	1,693,932	1,623,244	4	مستحق من أطراف ذات صلة
3,642,730	4,749,380	-		إجمالي المبلغ المستحق من العملاء عن أعمال مقاولات مخزون
26,224,279	21,804,844	16,948,973	5	
59,339,654	54,232,920	36,136,891		
-	-	6,489,606	أ - 6	موجودات متعلقة بعمليات غير مستمرة
-	-	9,064,236	ب - 6	موجودات مصنفة بفرض البيع
59,339,654	54,232,920	51,690,733		مجموع الموجودات المتداولة
				الموجودات غير المتداولة:
8,646,413	5,798,397	5,798,397	7	موجودات مالية متاحة للبيع
108,361,925	107,907,781	112,118,746	8	استثمار في شركات زميلة
14,439,847	13,791,007	16,603,248	9	عقارات استثمارية
84,263,921	3,163,618	3,149,149	11	شهرة
10,738,591	78,167,121	70,776,923	10	ممتلكات وعقارات ومعدات
2,309,569	3,622,770	2,821,197	12	أصول غير ملموسة
228,760,266	212,450,694	211,267,660		مجموع الموجودات غير المتداولة
288,099,920	266,683,614	262,958,393		مجموع الموجودات
				المطلوبات وحقوق الملكية
				المطلوبات المتداولة:
47,719,353	47,561,207	65,170,432	13	إقتراضات بنكية - الجزء المتداول
113,529,128	125,435,379	96,441,129	14	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
211,954	207,450	207,450	4	مستحق إلى أطراف ذات صلة
18,487	-	-		اجمالي المبلغ المستحق إلى العملاء عن أعمال مقاولات
9,379,500	9,929,500	11,429,500	15	دائنو مرابحة - الجزء المتداول
170,858,422	183,133,536	173,248,511		
-	-	6,788,174	أ - 6	التزامات متعلقة بعمليات غير مستمرة
-	-	3,945,300	ب - 6	التزامات مصنفة بفرض البيع
170,858,422	183,133,536	183,981,985		مجموع المطلوبات المتداولة
				المطلوبات غير المتداولة:
54,906,000	53,545,250	50,741,058	13	إقتراضات بنكية - الجزء غير المتداول
-	-	1,949,418		التزامات أخرى طويلة الأجل
18,334,641	17,354,962	15,552,438	15	دائنو مرابحة - الجزء غير المتداول
6,389,594	6,590,385	5,336,696	16	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
79,630,235	77,490,597	73,579,610		مجموع المطلوبات غير المتداولة
250,488,657	260,624,133	257,561,595		مجموع المطلوبات
				حقوق الملكية:
57,882,877	57,882,877	57,882,877	17	رأس المال
(2,593,571)	(2,593,571)	(2,593,571)	18	أسهم خزانة
1,072,655	1,072,655	2,726,595		فائض إعادة تقييم
(3,010,474)	(10,025,722)	(8,028,596)		أثر التغيرات في الخسارة الشاملة الأخرى للشركات الزميلة
162,253	162,253	162,253		التغيرات التراكمية في القيمة العادلة
(2,403,283)	(2,726,890)	(2,244,452)		تعديلات ترجمة عملات أجنبية
(14,014,956)	(38,291,548)	(42,703,059)		خسائر متراكمة
37,095,501	5,480,054	5,202,047		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
515,762	579,427	194,751		الحصص غير المسيطرة
37,611,263	6,059,481	5,396,798		مجموع حقوق الملكية
288,099,920	266,683,614	262,958,393		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (37) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

عصام الرفاعي

نائب رئيس مجلس الإدارة

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامّة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016 (المعدل)	2017	إيضاح	
			العمليات المستمرة:
			الإيرادات التشغيلية:
			مبيعات
224,486,025	207,706,468		إيرادات عقود المقاولات
12,585,231	402,209		إيرادات عقود الخدمات
11,518,357	12,346,593		
248,589,613	220,455,270		
			التكاليف التشغيلية:
186,167,610	171,134,834	21	تكلفة المبيعات
10,133,250	367,271	22	تكلفة عقود المقاولات
9,241,271	11,590,865	23	تكلفة عقود الخدمات
205,542,131	183,092,970		
43,047,482	37,362,300		مجمّل الربح
6,405,182	8,846,120		إيرادات تشغيلية أخرى
(42,434,089)	(37,395,224)	24	مصاريف عمومية وإدارية وبيعية
(4,736,894)	(4,635,218)	12,10	إستهلاك وإطفاء
(2,650,486)	(2,311,765)	3 - ب	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
(1,996,319)	-	أ - 5	مخصص مخزون بطيء الحركة
(10,410,682)	(2,713,872)	14	مخصصات أخرى
1,223,769	1,688,572	25	مخصصات لم يعد لها ضرورة
(11,552,037)	840,913		ربح (خسارة) التشغيل
6,561,104	5,075,069	8	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
-	(1,225,896)	8	خسارة بيع شركة زميلة
(812,901)	55,000	9	التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية
(313,121)	4,009,006		ربح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
(402,266)	-		خسائر بيع موجودات أخرى
(2,966,057)	(727,335)	26	خسائر إنخفاض في القيمة
-	696,530		إيرادات الأخرى - بالصافي
(5,725,402)	(6,598,024)		مصاريف تمويلية
(15,210,680)	2,125,263		ربح (خسارة) السنة من العمليات المستمرة
			العمليات الغير مستمرة:
(10,004,504)	(2,926,326)	أ - 6	خسارة السنة من العمليات غير المستمرة
1,005,538	(3,847,010)	ب - 6	خسارة السنة من موجودات مصنفة بغرض البيع
(8,998,966)	(6,773,336)		خسارة السنة من عمليات غير مستمرة
(24,209,646)	(4,648,073)		خسارة السنة
			الخاص بـ:
(24,276,592)	(4,411,511)		مساهمي الشركة الأم
66,946	(236,562)		الحصص غير المسيطرة
(24,209,646)	(4,648,073)		خسارة السنة
فلس	فلس		
(27.06)	4.18		ربحية (خسارة) السهم من العمليات المستمرة
(43)	(7.8)	28	خسارة السهم الاساسية الخاص بمساهمي الشركة الام

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (37) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامّة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016 (المعدل)	2017	إيضاح
(24,209,646)	(4,648,073)	خسارة السنة
		الدخل الشامل الآخر:
		بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر
(326,890)	334,324	فروقات ترجمة عملات من العمليات الأجنبية
(7,015,248)	1,997,126	8 حصة المجموعة من الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للشركات زميلة
		بنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر
-	1,653,940	ربح إعادة تقييم ارض
(7,342,138)	3,985,390	الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة
(31,551,784)	(662,683)	مجموع الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
		الخاص بـ:
(31,615,447)	(278,007)	مساهمي الشركة الأم
63,663	(384,676)	الحصص غير المسيطرة
(31,551,784)	(662,683)	مجموع الخسارة الشاملة للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (37) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عاملة) وشركاتها التابعة
 بيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

		حقوق الملكية المتبقية بمساهمي الشركة الأم										
		حقوق الملكية مجموع حقوق الملكية	الحصص غير المسيطرة	المجموع الجزئي	خسائر مراكمة	تغيرات ترحمية صلاوات ايجابية	التغيرات التراكمية في القيمة الدفترية	أثر التغيرات في الخصلة العامة الاخذى الشركات الزبيلة	فائض إعادة تقييم	أسهم خزانية	رأس المال	
	الرصيد في 1 يناير 2016 (معدل)	41,283,874	515,762	40,768,112	(10,342,345)	(2,403,283)	162,253	(3,010,474)	1,072,655	(2,593,571)	57,882,877	تعديلات سنوات سابقة (إيضاح 36)
	عرضه سابقاً	(3,672,611)	-	(3,672,611)	(3,672,611)	-	-	-	-	-	-	
	الرصيد في 1 يناير 2016 (المعدل)	37,611,263	515,762	37,095,501	(14,014,956)	(2,403,283)	162,253	(3,010,474)	1,072,655	(2,593,571)	57,882,877	الرصيد في 1 يناير 2016 (المعدل)
	(خصلة) ربح السنة (المعدل)	(24,209,646)	66,946	(24,276,592)	(24,276,592)	-	-	-	-	-	-	الخصلة العامة الأخرى للسنة
	الخصلة العامة الأخرى للسنة	(7,342,138)	(3,283)	(7,338,855)	-	(323,607)	-	(7,015,248)	-	-	-	مجموع الدخل الشامل الأخرى (الخصلة العامة الأخرى) للسنة
	الرصيد في 31 ديسمبر 2016	(31,551,784)	63,663	(31,615,447)	(24,276,592)	(323,607)	-	(7,015,248)	-	-	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2016
	خسارة السنة	6,059,481	579,427	5,480,054	(38,291,548)	(2,726,890)	162,253	(10,025,722)	1,072,655	(2,593,571)	57,882,877	مجموع الدخل الشامل الأخرى المتعلق بالسنة
	الدخل الشامل الأخرى (الخصلة العامة الأخرى) للسنة	(4,648,073)	(236,562)	(4,411,511)	(4,411,511)	-	-	-	-	-	-	مجموع الدخل الشامل الأخرى (الخصلة العامة الأخرى) للسنة
	الرصيد في 31 ديسمبر 2017	3,985,390	(148,114)	4,133,504	-	482,438	-	1,997,126	1,653,940	-	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2017
	الرصيد في 31 ديسمبر 2017	(662,683)	384,676	(278,007)	(4,411,511)	482,438	-	1,997,126	1,653,940	-	-	
		5,396,798	194,751	5,202,047	(42,703,059)	(2,244,452)	162,253	(8,028,596)	2,726,595	(2,593,571)	57,882,877	

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (37) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	
(15,210,680)	2,125,263	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
(8,998,966)	(6,773,336)	ربح (خسارة) الفترة من العمليات المستمرة
(24,209,646)	(4,648,073)	خسارة الفترة من العمليات الغير المستمرة
		خسارة السنة
		تسويات:
5,929,977	4,635,218	إستهلاك وإطفاء
2,650,486	2,311,765	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
1,996,319	-	مخصص مخزون بطيء الحركة
(1,223,769)	(1,688,572)	مخصصات لم يعد لها ضرورة
(6,561,104)	(5,075,069)	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
-	1,225,896	أرباح بيع شركة زميلة
812,901	(55,000)	التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية
313,121	(4,009,006)	خسائر بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
402,266	-	خسائر بيع موجودات أخرى
10,410,682	2,713,872	مخصصات أخرى
10,422,989	741,804	خسائر انخفاض في القيمة
5,884,435	6,598,024	مصاريف تمويلية
1,280,161	997,873	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
8,108,818	3,748,732	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
45,746	3,557,746	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(101,496)	70,688	مستحق من أطراف ذات صلة
(878,557)	(638,898)	إجمالي المبلغ المستحق من العملاء عن أعمال مقاولات
2,423,116	4,648,462	مخزون
2,495,569	(21,883,521)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
-	1,949,418	التزامات أخرى طويلة الاجل
(4,504)	-	مستحق إلى أطراف ذات صلة
(18,487)	-	إجمالي المبلغ المستحق إلى العملاء عن أعمال مقاولات
12,070,205	(8,547,373)	التدفقات النقدية المستخدمة في العمليات
(1,079,368)	(1,334,147)	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
10,990,837	(9,881,520)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
(4,912,732)	(4,209,219)	المدفوع لشراء ممتلكات وعقارات ومعدات
3,184,809	4,500,332	المحصل من بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
(241,485)	-	المدفوع لشراء أصول غير ملموسة
-	673,315	المحصل من بيع شركة زميلة
(1,969,408)	964,428	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
(1,518,896)	15,802,779	صافي الحركة على إقتراضات بنكية
(429,679)	(302,524)	صافي الحركة على دائنو مرابحة
(5,884,435)	(6,598,024)	مصاريف تمويلية مدفوعة
(7,833,010)	8,902,231	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية
		صافي (النقص) الزيادة في نقد في الصندوق ولدى البنوك
1,188,419	(14,861)	اثر تغيرات أسعار الصرف بالعملة الاجنبية
(1,385,437)	407,038	نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة
4,529,451	4,332,433	نقد في الصندوق ولدى البنوك متعلقة بعمليات غير مستمرة وموجودات مصنفة بغرض البيع
-	(574,421)	نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة
4,332,433	4,150,189	

يوجد مبالغ معينة تظهر هنا تعكس تعديلات حصلت في إيضاح رقم (6).

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (37) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

1- التأسيس والنشاط

تأسست شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة). ("الشركة الأم") هي شركة مساهمة كويتية (عامة) مسجلة في دولة الكويت. تم تأسيس الشركة بموجب عقد تأسيس رقم 1450 / و جلد 4 والمؤرخ في 22 سبتمبر 1980 وتعديلاته اللاحقة وأخرها ما تم التأشير عليه بالسجل التجاري تحت رقم 30225 بتاريخ 10 يوليو 2016.

إن الشركة الأم مدرجة في بورصة الكويت.

إن الأغراض الرئيسية التي تأسست الشركة الأم من أجلها هي كما يلي:

- إنشاء الأسواق المركزية وما تحتاجه من استراحات ومطاعم.
- استيراد وتصدير وتسويق المواد الاستهلاكية.
- صناعة المواد الغذائية.
- الاستثمار في العلامات التجارية.
- تشغيل الأسواق المركزية للبيع بالتجزئة والمطاعم وخدمات التجهيزات الغذائية والمتاجرة في معدات الاتصالات وتركيبها.
- التجارة في الملابس الجاهزة والأحذية، الحفائب، الكماليات والهدايا.
- حق القيام بما يلي في دولة الكويت أو خارجها:
- الاستثمار في قطاعات مختلفة و ذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات أو الاستثمار في شركات، وتداول الأوراق المالية في الشركات المحلية والأجنبية.
- تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية.
- إدارة الشركات من جميع النواحي المالية والإدارية والعمليات.
- الاستثمار العقاري.
- استثمار الأموال الفائضة في محافظ مالية تدار من قبل مؤسسات مالية مختصة.

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو ص.ب : 26567 الصفاة، 13126 - دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 14 مارس 2018. إن البيانات المالية المجمعة المرفقة خاضعة للمصادقة عليها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم. إن الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2- السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

أ - أسس الإعداد:

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي ("د.ك.") الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية المتاحة للبيع والعقارات الاستثمارية والتي تدرج بقيمتها العادلة.

المعايير والتفسيرات الصادرة وجارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2017 المتعلقة بالشركة (المجموعة) وبيانها كالتالي :

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) – مبادرة الإفصاحات

إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017 ، تتطلب من المنشأة تقديم إفصاحات تتيح لمستخدمي البيانات المالية تقييم التغييرات في المطلوبات الناشئة من أنشطة التمويل ، بما في ذلك التغييرات النقدية والغير نقدية .

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12) – تحقق أصول ضريبية مؤجلة عن الخسائر غير المحققة

إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري بأثر رجعي على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017، توضح بأن المنشأة تحتاج إلى النظر فيما إذا كان قانون الضرائب يقيّد مصادر الأرباح الخاضعة للضريبة مقابل خصم التعديل الناتج عن الفروقات الضريبية المؤقتة. وعلاوة على ذلك، توفر التعديلات إرشادات حول كيفية تحديد المنشأة للأرباح الخاضعة للضريبة في المستقبل، وشرح الظروف التي من الممكن أن يشمل الربح الخاضع للضريبة استرداد بعض الأصول بأكثر من قيمتها الدفترية.

لم يكن لتطبيق تلك التعديلات أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

التحسينات الدورية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2012 - 2014:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) - الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى
يبين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) أن المنشأة لا تحتاج إلى تزويد ملخص معلومات مالية للحصص في الشركات التابعة،
الشركات الزميلة أو شركات المحاصة والمصنفة (أو متضمنة في مجموعة مستبعدة والمصنفة)
بغرض البيع. إن التعديلات توضح أن ذلك هو الامتياز الوحيد من متطلبات الإفصاح للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) عن
الحصص. إن التعديلات سارية المفعول من 1 يناير 2017 ويجب تطبيقها بأثر رجعي.

لم يكن لتطبيق تلك التعديلات أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولم يتم تطبيقها بعد من قبل المجموعة:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية

يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) -
الأدوات المالية: التحقق والقياس. إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يحدد الكيفية التي يجب على المنشأة أن تصنف وتقيس
أدواتها المالية وأن تتضمن نموذج الخسارة المتوقع الجديد لإحتمال انخفاض قيمة الموجودات المالية ومتطلبات نموذج محاسبة التغطية
الجديد، كما يوضح المبادئ في التحقق وإلغاء الاعتراف للأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

- يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أن يتم لاحقاً قياس كافة الموجودات المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة (من
خلال الأرباح أو الخسائر أو من خلال الدخل الشامل الآخر) بناء على تصنيفها بالاعتماد على نموذج الأعمال التي تنتمي إليها وصفات
تدفقاتها النقدية التعاقدية.

- بالنسبة للمطلوبات المالية، فإن أهم أثر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يتعلق بالحالات التي يتم فيها أخذ خيار القيمة العادلة:
مبلغ التخير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالتغيرات في مخاطر
الإنتمان لتلك المطلوبات يتم إدراجه في الدخل الشامل الآخر (عوضاً من خلال الأرباح أو الخسائر)، إلا إذا أدى ذلك إلى عدم تطابق
محاسبي.

- فيما يتعلق بانخفاض قيمة الموجودات المالية، يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) نموذج "خسارة الإنتمان المتوقعة" بناء على
مفهوم مبدأ الخسائر المتوقعة عند بدء العقد: إن الاعتراف بخسارة الإنتمان يجب أن لا ينتظر بأن يكون هناك دليل موضوعي على
انخفاض القيمة.

- بالنسبة لمحاسبة التحوط، يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تعديلات جوهرية تسمح للبيانات المالية المجمعة بعكس صورة
أفضل عن كيفية تنفيذ أنشطة إدارة المخاطر عند تحوط المخاطر المالية وغير المالية.

- يتم الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالمخصصات كما هو دون تغيير عن معيار المحاسبة الدولي رقم (39).
تتوقع الإدارة أن يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في البيانات المالية للشركة عندما يصبح إلزامياً، ولن ينتج عنها
إعادة تعديل معلومات المقارنة. إن الإدارة في طور تحديد الأثر الكامل للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على البيانات المالية
للشركة استناداً إلى تحليل للموجودات والمطلوبات المالية للشركة كما في 31 ديسمبر 2017 بناء على الحقائق والظروف القائمة في
ذلك التاريخ. بشكل عام، لا تتوقع الشركة أي تأثير جوهري على بيان المركز المالي وحقوق الملكية باستثناء تأثير تطبيق متطلبات
انخفاض القيمة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

إن استثمارات أسهم الملكية غير المدرجة والمصنفة كاستثمارات متاحة للبيع والمدرجة بالقيمة العادلة والمؤهلة للتصنيف بالقياس
"بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، ومع ذلك، إن الأرباح أو الخسائر
المتراكمة في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة لن يتم إعادة تدويرها إلى الأرباح أو الخسائر كما في المعيار الدولي للتقارير المالية
رقم (9)، والذي يختلف عن المعالجة الحالية. إن ذلك سوف يؤثر على الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للشركة ولكن لن
يؤثر على مجموع الدخل الشامل.

سوف يستمر قياس جميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى على نفس الأسس المطبقة حالياً في معيار المحاسبة الدولي رقم
(39).

فيما يتعلق بالانخفاض في القيمة، تتوقع الإدارة تطبيق النهج المبسط لتسجيل خسارة الإنتمان المتوقعة للموجودات المالية للشركة
والمدرجة بالتكلفة المطفأة. على الرغم من أن الإدارة تقوم حالياً بتقدير مدى هذا التأثير، فإنها تتوقع أن تطبيق نموذج خسارة الإنتمان
المتوقعة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) سوق ينتج عنه اعتراف مبكر لخسائر الإنتمان. ومع ذلك، إنه ليس من العملي تقديم
تقديرات معقولة حول الأثر حتى تقوم الإدارة بإكمال المراجعة التفصيلية.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) - الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 ، والذي يحدد إطار شامل لكيفية وتوقيت وأحقية الاعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الجارية التالية عند تطبيقه:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) - الإيرادات .
- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) - عقود الإنشاء .
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) - برامج ولاء العملاء .
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) - اتفاقيات إنشاء العقارات .
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) - الموجودات المحولة من العملاء .
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) - إيرادات خدمات الدعاية الناتجة عن معاملات مقايضة .

ينطبق هذا المعيار على جميع الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء (مع مبدأ أساسي يستند إلى نموذج من خمس خطوات)، إلا إذا كانت العقود في نطاق المعايير الأخرى. كما توفر متطلباتها نموذجاً للاعتراف وقياس الأرباح والخسائر الناتجة من استبعاد بعض الموجودات غير المالية، بما في ذلك الممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة. إن المعيار سيحدد مجموعة شاملة من متطلبات الإفصاح المتعلقة بالطبيعة، المدى والتوقيت وكذلك أي عدم تأكد للإيرادات والتدفقات النقدية المتعلقة بها مع العملاء.

تتوقع إدارة الشركة أن يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) ضمن البيانات المالية للشركة عندما يصبح إلزامياً، وتتوي استخدام طريقة الأثر الرجعي للتحويل حيث ستقوم الشركة بالاعتراف بالأثر التراكمي للتطبيق المبني لهذا المعيار كتسوية على الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة ولن ينتج عنها إعادة تعديل معلومات المقارنة.

بناء على المعالجة المحاسبية الحالية لمصادر الإيرادات الرئيسية للشركة ، ايضاح رقم (2 - ط) ، لا تتوقع الإدارة أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالي رقم (15) سوف ينتج عنه تأثير مادي على المركز المالي للشركة وأداءها المالي، بعيداً عن تقديم إفصاحات أكثر شمولاً حول معاملات الإيرادات للشركة .

ومع ذلك، وحيث أن الإدارة ما تزال في طور تحديد التأثير الكامل لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) على البيانات المالية للشركة ، إنه ليس من العملي تقديم تقديرات مالية معقولة حول الأثر حتى تقوم الإدارة بإكمال المراجعة التفصيلية.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) - التأجير

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 17 - التأجير. سيطلب هذا المعيار من المستأجرين إثبات معظم الإجراءات في بيان المركز المالي بطريقة مشابهة للإيجار التمويلي الوارد في المعيار المحاسبة الدولي رقم 17 مع استثناءات محدودة على الأصول ذات القيمة المنخفضة والإيجارات على المدى القصير. كما في تاريخ بدء عقد الإيجار، سيعترف المستأجر على التزام بسداد دفعات الإيجار وأصل يمثل الحق في استخدام الأصل نفسه خلال فترة الإيجار.

إن تلك التعديلات والمعايير لا يتوقع أن يكون لها أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (22) - معاملات العملات الأجنبية والدفعة المقدمة

تسري هذه التفسيرات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، وتوضح أنه عند تحديد سعر الصرف لاستخدامه عند الاعتراف المبني للموجودات، المصاريف أو الإيرادات (أو جزء منها) المتعلقة عند إلغاء الاعتراف بالموجودات غير النقدية أو المطلوبات غير النقدية المتعلقة بالدفعة المقدمة، إن تاريخ المعاملة هو التاريخ الذي تعترف فيه المنشأة مبدئياً بالموجودات غير النقدية أو المطلوبات غير النقدية الناتجة من الدفعة المقدمة. إذا كان هناك دفعات أو تحصيلات مقدماً متعددة، فإنه يجب على المنشأة تحديد تاريخ المعاملات لكل دفعة أو تحصيل دفعة مقدمة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (28) - استثمار في شركات زميلة وشركات المحاصة

توضح التعديلات ما يلي:

- أ- يجوز للمنشأة التي هي منظمة مشاركة رأس المال، أو أي منشأة أخرى مؤهلة، أن تقوم عند الاعتراف المبني لكل استثمار وذلك لقياس استثماراتها في الشركات الزميلة وشركات المحاصة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- ب- إذا كان للمنشأة والتي ليست بذاتها منشأة استثمارية حصة في شركة زميلة أو شركة محاصة والتي هي منشأة استثمارية، يجوز للمنشأة عند تطبيق طريقة حقوق الملكية، أن تختار الاحتفاظ بقياس القيمة العادلة المطبق من قبل الشركة الزميلة الاستثمارية أو شركة المحاصة إلى حصة الشركة الزميلة أو حصة شركة المحاصة في الشركات التابعة. يتم إجراء هذا الاختيار بشكل منفصل لكل شركة زميلة استثمارية أو شركة محاصة، وذلك في وقت لاحق من تاريخ:
 1. الاعتراف المبني بالشركة الزميلة أو شركة المحاصة.
 2. تصبح الشركة الزميلة أو شركة المحاصة منشأة استثمارية.
 3. تصبح الشركة الزميلة أو شركة المحاصة أو لا شركة أم.

إن التعديلات يجب تطبيقها بأثر رجعي وسارية من 1 يناير 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (40) - تحويل العقار الاستثماري
 تسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، وتوضح متى يجب على المنشأة تحويل العقار، بما في ذلك عقارات قيد الإنشاء أو التطوير إلى أو من العقار الاستثماري. تبين التعديلات ان حدوث تغيير في الاستخدام عندما يقابل أو يتوقف عن مقابلة تعريف العقار الاستثماري مع وجود أدلة على تغيير الاستخدام. مجرد تغيير في نية الإدارة في استخدام العقار لا تقدم دليل على تغيير في الاستخدام.

ان تلك التعديلات والمعايير لا يتوقع ان يكون لها أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

ب - أسس التجميع:

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية لشركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامّة) والشركات التابعة التالية (المشار إليها بالمجموعة):

نسبة الملكية (%)		الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	إسم الشركة التابعة
2016	2017			
99	99	قابضة	دولة الكويت	شركة الأخوة القابضة - ش.م.ك. (قابضة) - وشركاتها التابعة (أ) شركة مركز سلطان للتجارة والمقاولات العامة - ذ.م.م. - وشركاتها التابعة (أ)
99	99	أسواق مركزية	دولة الكويت	(أ)
99	99	استثمار	دولة الكويت	شركة مجموعة كابيتال المتحدة - ش.م.ك. (مقفلة) - وشركتها التابعة (أ) شركة الخليج المتحدة للاستثمار العقاري والسياحي - ش.م.ك. (مقفلة) - وشركاتها التابعة (أ)
99	99	استثمار عقاري	دولة الكويت	(أ)
99	99	مقاولات	دولة الكويت	الشركة الوطنية للطاقة - ش.م.ك. (مقفلة) (أ)
99	99	تجارة عامة	دولة الكويت	شركة داليا الوطنية للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ)
99	99	ومقاولات	دولة	شركة موضعة الكويت العالمية للملابس الجاهزة والحقائب والأحذية - ذ.م.م. (أ)
99	99	تجارة عامة	الامارات	(أ)
99	99	ومقاولات	دولة الكويت	شركة الإقتصاد الأمريكي للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ)
99	99	تجارة عامة	المملكة	(أ)
99	99	ومقاولات	الأردنية	شركة التتاء الصناعية - شركة أردنية ذات مسؤولية محدودة (أ)
99	99	تجارة عامة	الهاشمية	(أ)
99	99	ومقاولات	دولة الكويت	شركة سي سنور للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ)
99	99	تجارة عامة	جمهورية	(أ)
99	99	ومقاولات	مصر العربية	شركة اسبشياتي فاشن جروب - مصر - ش.م.م. (أ)

(أ) نسبة الأسهم 1% المتبقية مملوكة من طرف ذو صلة. إن الشركة الأم هي المالك المستفيد من هذا الأمر.

إن الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فانه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لإعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها. تأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك:

- حقوق تصويت المجموعة نسبة الى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للشركة الأم على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند إتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. عند التجميع، يتم إستبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة. إن الحصص غير المسيطرة تتكون من مبلغ تلك الحصص في تاريخ بدء دمج الأعمال ونصيب الحصص غير المسيطرة من التغيير في حقوق الملكية منذ تاريخ الدمج.

تقاس الحصص غير المسيطرة إما بالقيمة العادلة، أو بحصتها النسبية من الموجودات والمطلوبات المحددة للشركة المشتراة، وذلك على أساس كل عملية على حده.

يتم المحاسبة عن التغيير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغيير في السيطرة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لخصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغييرات للخصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للخصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الإقرار بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملك الشركة الأم. يتم قيد الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك القيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- إستبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- إستبعاد القيمة الدفترية للخصص غير المسيطرة.
- إستبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المترجمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقا في الدخل الشامل الأخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقا لما يلزم لهذه البنود.

ج - الأدوات المالية:

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقا لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتتوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في أن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع نقد في الصندوق ولدى البنوك، المدينين، المستحق من/ إلى أطراف ذات صلة، الموجودات المالية المتاحة للبيع، الإقتراضات البنكية، دانتو المرابحة والدائنين.

• الموجودات المالية:

1 - المدينون:

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع أو خدمات منجزة ضمن النشاط الإعتيادي، ويتم الإقراراف مبدئيا بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصا مخصص الإنخفاض في القيمة. يتم إحتساب مخصص الإنخفاض في قيمة المدينين التجاريين عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينين. تكمن الصعوبات المالية الجوهرية للمدينين في إحتمال تعرض المدين للإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام في السداد أو عدم السداد، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينين التجاريين قد إنخفضت قيمتها بصفة دائمة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخضومة بإستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب مخصص، ويتم الإقراراف بمبلغ الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. في حال عدم تحصيل أرصدة المدينين التجاريين، يتم شطب هذه الأرصدة مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين التجاريين، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق شطبه يدرج من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

2 - الاستثمارات المالية:

التحقق المبدي والقياس

تقوم المجموعة بتصنيف استثماراتها المالية التي تخضع لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 كموجودات مالية متاحة للبيع. إن هذه التصنيفات تعتمد على الغرض من شراء هذه الموجودات المالية ويحدد من قبل الإدارة عند التحقق المبدي لها.

الموجودات المالية المتاحة للبيع

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي إما قد تم تصنيفها في هذه الفئة أو أنها غير متضمنة في أي من التصنيفات الأخرى يتم تصنيف هذه الموجودات المالية كموجودات غير متداولة ما لم يكن لدى الإدارة نية إستبعاد الاستثمار خلال 12 شهراً من نهاية الفترة المالية.

يتم قيد عمليات شراء وبيع هذه الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة - وهو التاريخ الذي التزمت فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجودات. يتم قيد الموجودات المالية ميدنياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف العمليات لجميع الموجودات المالية التي لا تدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

القياس اللاحق

بعد التحقق المبدي، يتم إدراج الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. إن القيم العادلة للموجودات المالية المسعرة مبنية على أسعار آخر أمر شراء. يتم إحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) من قبل المجموعة عن طريق إستخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم إستخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصصة، وإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة.

يتم إثبات أية أرباح وخسائر محققة أو غير محققة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الأخر، فيما عدا فروق تحويل العملة الأجنبية لأدوات الدين المالية والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع، حيث يتم إدراج تلك الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، مع إدراج التغيرات الأخرى في قيمتها العادلة في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الأخر.

في حالة عدم توافر طريقة موثوق بها لقياس الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

في حالة إستبعاد أو إنخفاض قيمة أصل مالي متاح للبيع، فإنه يتم تحويل أية تغييرات سابقة في القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الأخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

إلغاء الإعراف

يتم إلغاء الإعراف بالأصل المالي (كلها أو جزئياً) في إحدى هاتين الحالتين:

- أ. عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في إستلام التدفقات النقدية من هذا الأصل المالي، أو،
- ب. عندما تحول المجموعة حقها في إستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، وذلك في الحالات التالية:
 1. إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الأصل المالي من قبل المجموعة.
 2. عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للأصل المالي أو الإحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الأصل. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها إدراج الأصل المالي بحدود نسبة مشاركتها فيه.

الإنخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود إنخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة الأوراق المالية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع، فإن أي إنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة للأصل المالي بحيث يصبح أقل من تكلفة الأصل المالي يؤخذ في الإعتبار عند تحديد ما إذا كان هناك إنخفاض في القيمة. يتم تقييم الإنخفاض الجوهري مقابل التكلفة الأصلية للأصل المالي، ويتم تحديد الإنخفاض المطول على أساس الفترة التي إنخفضت فيها القيمة العادلة عن التكلفة الأصلية. في حالة وجود أي دليل على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع فإن إجمالي الخسارة التراكمية -الفرق بين تكلفة الإقتناء والقيمة العادلة الحالية مخصصاً منها أي خسائر إنخفاض في القيمة لهذه الموجودات المالية والتي سبق الإعراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع - تحول من الدخل الشامل الأخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. إن خسائر الإنخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع لا يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. إن خسائر الإنخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع لأدوات الملكية والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، بينما يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة لأدوات الدين المالية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند وجود أدلة موضوعية على أن أسباب الزيادة في القيمة العادلة لتلك الموجودات المالية ترتبط بأحداث لاحقة لأحساب خسائر الإنخفاض في القيمة المعترف بها مسبقاً.

• المطلوبات المالية:

1 - الدائنون:

يتمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الإلتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

2 - دائنو تمويل تجاريين:

يتضمن دائنو تمويل تجاريين بنك دائن لتمويل الذمم الدائنة، دائنو التمويل التجاريين هي التزامات للدفع للسلع أو الخدمات التي تم الحصول عليها في التعاملات العادية من الموردين، على أساس مؤجل وفقاً إلى اتفاقية التسهيلات.

يتم الاعتراف بدائنو التمويل التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. دائنو التمويل التجاريين يتم الإفصاح عنها بالرصيد الكلي الدائن بعد خصم الرسوم البنكية. دائنو التمويل التجاريين يتم تصنيفها بالالتزامات المتداولة إذا سددت خلال سنة أو أقل، غير ذلك، يتم تصنيفها كالتزامات غير متداولة.

3 - الإقتراض:

يتم إدراج القروض مبدئياً بصافي القيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتكبدة. ولاحقاً يتم إدراج القروض بالتكلفة المطفأة، ويتم احتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال فترة الإقتراض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم احتساب تكلفة منح القروض ضمن تكاليف عمليات القروض إلى الحد الذي يحتمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات في هذه الحالة، يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب القروض. عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سيتم سحبها، فإن هذه المصاريف يتم رسملتها كمدفوعات مقدمة لخدمات السيولة ويتم إطفائها على فترة القروض المتعلقة بها.

4 - المرايحات:

تتمثل المرايحات في المبلغ المستحق على أساس الدفع المؤجل لينود تم شراؤها وفقاً لاتفاقيات عقود المرايحات. يدرج رصيد المرايحات بإجمالي المبلغ الدائن، بعد خصم تكاليف التمويل المتعلقة بالفترات المستقبلية. يتم إطفاء تكاليف التمويل المستقبلية عند استحقاقها على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم إلغاء الإعتراض بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الإلتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرية أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبديل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الإلتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

• مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حالياً لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

د - إجمالي المبلغ المستحق من (إلى) العملاء عن أعمال مقاولات:

إن إجمالي المبلغ المستحق من (إلى) العملاء عن أعمال مقاولات يمثل صافي التكاليف الفعلية مضافاً إليها الأرباح المحققة ناقصاً الخسائر المحققة والمطالبات المرحلية للعقود تحت التنفيذ. وتشمل التكلفة المواد والأجور المباشرة وحصاة مناسبة من التكاليف غير المباشرة. وعند زيادة المطالبات المرحلية عن التكاليف والأرباح المحققة (ناقصاً الخسائر المحققة)، يتم إدراج هذه الزيادة ضمن المطلوبات.

هـ - المخزون:

يقيم المخزون على أساس متوسط التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل، بعد تكوين مخصص لأية بنود متقدمة أو بطينة الحركة. تتضمن تكلفة المخزون المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة، وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية. تحدد التكلفة على أساس ما يرد أولاً أو يصرف أولاً أو المتوسط المرجح للمخزون بالمخازن وذلك طبقاً لطبيعة المخزون.

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الاعتيادي مخصوماً منه تكاليف الانجاز والمصاريف البيعية يتم شطب بنود المخزون المتقدمة وبتينة الحركة بناء على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

و - العقارات الاستثمارية:

تتضمن العقارات الاستثمارية العقارات القائمة والعقارات قيد الإنشاء أو إعادة التطوير والمحتفظ بها لغرض إكتساب الإيجارات أو ارتفاع القيمة السوقية أو كلاهما. تدرج العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة والتي تشمل سعر الشراء وتكاليف العمليات المرتبطة بها. لاحقاً للتسجيل المبني، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي حدث بها التغيير.

يتم إلغاء الإعترا ف بالعقارات الاستثمارية عند إستيعادها أو سحبها نهائياً من الإستهلاك ولا يوجد أية منافع إقتصادية مستقبلية متوقعة من الإستهلاك. ويتم إحتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إستبعاد أو إنهاء خدمة العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عند حدوث تغيير في إستهلاك العقار يدل على نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيره تشغيلياً لطرف آخر، أو إتمام البناء أو التطوير. ويتم التحويل من عقار استثماري فقط عند حدوث تغيير في الإستهلاك يدل عليه بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغرض بيعه.

في حال تحول عقار مستخدم من قبل المالك إلى عقار استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك العقار طبقاً للسياسة المحاسبية المتبعة للممتلكات والعقارات والمعدات حتى تاريخ تحول و تغيير الإستهلاك.

ز - الشركات الزميلة:

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، فإن الإستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الإقتناء لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعلياً حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الإستثمارات المصنفة كإستثمارات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للقرارات المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

تقوم المجموعة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في الدخل الشامل الأخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الأخر لها.

تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على المجموعة الإلتزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها.

يتم إستبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الإستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء يتم الإعترا ف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للإستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الإستثمار لتحديد أي إنخفاض في قيمتها. إذا كانت تكلفة الإقتناء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية إستثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للإستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الإعترا ف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري تسجيل خسائر إنخفاض في قيمة استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة. تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الإستثمار في الشركة الزميلة قد إنخفضت قيمته. فإذا ما وجد ذلك الدليل، تقوم المجموعة بإحتساب مبلغ الإنخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

ح - دمج الأعمال والشهرة:

أ - دمج الأعمال

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الإقتناء. تقاس تكلفة الإقتناء بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء والتي تمثل إجمالي المقابل الممنوح بالإضافة إلى قيمة الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة، يقوم المشتري في كل عملية دمج أعمال بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة والتي تمثل حصتهم الحالية التي تعطي لملاكها الحق في حصة نسبية في صافي الموجودات عند التصفية إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة فسي صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المستحوذ عليها. تدرج تكاليف الإقتناء كمصروف عند تكبدها.

تقوم المجموعة عند الإقتناء بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية لغرض تحديد التصنيف المناسب لها وفقا للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الإقتناء، بما في ذلك فصل المشتقات الضمنية عن تلك العقود التابعة لها والخاصة بالشركة المشتراة.

عند دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس حصة المشتري السابقة على تاريخ الإقتناء بالقيمة العادلة كما في تاريخ الإقتناء، ويدرج أي ربح أو خسارة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري يتم إدراجه بالقيمة العادلة كما في تاريخ الإقتناء. يتم إدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل والتي قد تكون أصل أو التزام وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 - "الأدوات المالية: التحقق والقياس". عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، فإنه لا تتم إعادة قياسه حتى يتم تسويته نهائيا ضمن حقوق الملكية.

عند عدم إستكمال دمج الأعمال في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بتسجيل مخصصات للبنود التي لم تكتمل معالجتها المحاسبية. ويتم تعديل هذه المخصصات خلال فترة القياس أو قيد موجودات أو مطلوبات إضافية لتعكس أي معلومات حديثة عن الحقائق والأحوال المتواجدة في تاريخ الإقتناء، والتي كانت قد تؤثر على المبالغ المسجلة عند الإقتناء إن كانت معروفة في ذلك التاريخ.

ب - الشهرة

تمثل الشهرة الزيادة في المقابل المحول والمبلغ المعترف به للحصص غير المسيطرة عن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة كما في تاريخ عملية الإقتناء. تظهر الشهرة مبدئيا كأصل بالتكلفة ولاحقا يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصا خسائر الإنخفاض المترجمة في القيمة.

إذا كان هناك زيادة في صافي القيمة العادلة لحصة المجموعة من الموجودات والمطلوبات والالتزامات عن التكلفة، فإن المجموعة مطالبة بإعادة تقييم القياس والتحديد لصافي الموجودات ومراجعة قياس تكلفة الإقتناء، ومن ثم إدراج قيمة الزيادة المتبقية بعد إعادة التقييم مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

لغرض التأكد من وجود إنخفاض في قيمة الشهرة، فإنه يتم توزيع الشهرة على كل وحدات توليد النقد للمجموعة والمتوقع لها الإنتفاع من عملية الدمج. تتم مراجعة وحدات توليد النقد التي تم توزيع الشهرة عليها سنويا أو بصورة أكثر تكرارا عند وجود دليل على إنخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة الاستمرارية لوحدة توليد النقد أقل من القيمة الدفترية لتلك الوحدة، فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة تم توزيعها على الوحدة بقيمة إنخفاض القيمة، ومن ثم يتم تخفيض باقي الموجودات في نفس الوحدة بشكل نسبي طبقا للقيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة، ولا يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات اللاحقة.

عندما تشكل الشهرة جزءا من وحدة توليد النقد ويتم إستبعاد جزء من العمليات بداخل هذه الوحدة، فإن الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة تمثل جزءا من القيمة الدفترية لهذه العمليات، وذلك عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن إستبعاد هذه العمليات. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيمة النسبية للعمليات المستبعدة والجزء المحفوظ به من وحدة توليد النقد.

إن سياسة المجموعة الخاصة بالشهرة الناتجة عن عملية إقتناء شركة زميلة قد تم عرضها في سياسة الإستثمار في الشركات الزميلة) إيضاح رقم (2 -).

ط - ممتلكات وعقارات ومعدات:

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات.

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصا الإستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم إستبعاد تكلفتها وإستهلاكها المتراكم من الحسابات ويُدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن إستبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم إدراج العقارات تحت الإنشاء لأغراض أعمال الإنتاج أو الاستخدام الإداري بالتكلفة ناقصاً أي خسائر معترف بها للانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة الأتعاب المهنية وكذلك تكاليف الإقتراض التي يتم رسملتها على الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الإقتراض حسب السياسة المحاسبية للمجموعة. يتم تصنيف هذه العقارات ضمن الفئات الملائمة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند إنجازها وإعتبارها جاهزة للاستخدام. يبدأ إستهلاك هذه الموجودات عندما تكون جاهزة للاستخدام للغرض المخصص له كما هو الحال بالنسبة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات الأخرى.

لا يتم إستهلاك الأراضي. يتم إحتساب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي:

سنوات	مباني تجهيزات مكتبية وأجهزة كمبيوتر أثاث وتركيبات سيارات الآلات ومعدات
40	
5 - 3	
5	
3 - 2	
15	

إن بعض الممتلكات والعقارات والمعدات المستخدمة في بعض المشاريع يتم إستهلاكها على مدى فترة العقود الخاصة بتلك المشاريع.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الإستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الإعتراف ببند الممتلكات والعقارات والمعدات عند استبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة إقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ي - الموجودات غير الملموسة:

عند التحقق المبدئي، يتم قياس الموجودات غير الملموسة المقنتاة بالتكلفة، والتي تمثل قيمة الشراء إضافة إلى التكاليف المباشرة المتكبدة لإعداد الأصل لاستخدامه في الغرض المخصص له.

لاحقاً للتحقق المبدئي، يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة على مدى العمر الإنتاجي ويتم تقديرها لتحديد الإنخفاض في القيمة كلما كان هناك مؤشر على أن الأصل غير الملموس قد انخفضت قيمته. يتم مراجعة فترة وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على الأقل في نهاية كل سنة مالية. يتم احتساب التغيرات في العمر الإنتاجي أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، كما هو ملائم، ويتم معاملتها كتغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم إدراج مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر من استبعاد الموجودات غير الملموسة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية لتلك الموجودات، ويتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند الاستبعاد.

تتمثل الموجودات غير الملموسة بالمدفوع إلى خلوات محلات تجارية. تدرج خلوات المحلات التجارية بالتكلفة ناقصا مجمع الإطفاء وخسائر الهبوط في القيمة. ويتم إطفاء التكلفة على مدى المدة المتوقع الإنتفاع بها والمقدرة بخمس سنوات.

موجودات أخرى:

يتمثل هذا البند في قفليات ناتجة عن إستغلال مواقع. يتم قيد القفليات مبدئياً بالتكلفة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم احتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت على مدى المدة المتوقع الإنتفاع بها من هذا الأصل والذي يتراوح من 3 إلى 20 سنة.

ك - إنخفاض قيمة الموجودات:

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل مفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ل - الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع

يتم تصنيف الأصل غير المتداول (مجموعة الوحدات المعروضة للبيع) على أنه محتفظ بها لغرض البيع إذا كان سيتم استرداد قيمتها الدفترية من خلال معاملة بيع وليس من خلال إستمرار إستخدامها. ولاستيفاء هذا الشرط، يجب أن تكون عملية البيع مرجحة بشكل كبير، كما يجب أن يكون الأصل (أو مجموعة الموجودات المعروضة للبيع) متاحة للبيع الفوري على وضعها الحالي. ويجب أيضاً إن تكون الإدارة ملتزمة بخطة لبيع الأصل، حيث ينبغي إن تكون الفترة المتوقعة لإتمام عملية البيع خلال سنة من تاريخ التصنيف.

يتم قياس الموجودات الغير متداولة (أو مجموعة الموجودات المتاحة للبيع) والمحتفظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية السابقة أو قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف إتمام البيع، أيهما أقل. لا يتم استهلاك أو إطفاء الموجودات غير الملموسة عند تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

يتم توزيع الخسارة الناتجة عن الإنخفاض في القيمة لمجموعة الموجودات المتاحة للبيع أولاً على الشهرة ومن ثم توزيع الرصيد المتبقي على الموجودات والمطلوبات بشكل نسبي، غير أنه لا يتم توزيع أي خسارة على المخزون والموجودات المالية والضرائب المؤجلة المسجلة كأصل وموجودات خطط مزايا الموظفين والعقارات الإستثمارية والموجودات البيولوجية، حيث تستمر معالجتهم طبقاً للسياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة عند التصنيف المبدئي للأصل كمحتفظ به لغرض البيع إضافة إلى أي أرباح أو خسائر لاحقة ناتجة عن إعادة القياس في بيان الأرباح أو الخسائر. لا يتم الاعتراف بأي أرباح لاحقة تزيد عن الرصيد المتراكم لخسارة الإنخفاض في القيمة.

عند إنتفاء تصنيف الموجودات كمحتفظ بها لغرض البيع (أو إنتفاء تصنيفها ضمن مجموعة الموجودات المتاحة للبيع)، يتم قياس تلك الموجودات بأي من القيمتين التاليتين، أيهما أقل:

أ. القيمة الدفترية قبل تصنيف الأصل (أو مجموعة الموجودات المعروضة للبيع) على أنه محتفظ بها لغرض البيع، بعد تسوية أي استهلاك أو إطفاء أو إعادة تقييم كان سيتم الاعتراف به لو لم يتم تصنيف الأصل (أو مجموعة الموجودات المعروضة للبيع) على أنه محتفظ بها لغرض البيع.

ب. المبلغ القابل للاسترداد كما في تاريخ القرار اللاحق بعدم البيع.

م - العمليات غير المستمرة
تمثل العمليات غير المستمرة جزءاً من أعمال المجموعة، والتي يمكن فصل نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية بشكل واضح من باقي المجموعة، والتي أيضاً:

تمثل نشاط جوهري أو قطاع جغرافي منفصل.
تمثل جزءاً من خطة منسقة لاستبعاد نشاط جوهري أو قطاع جغرافي منفصل.
تشمل الشركات التابعة المقتناة أساساً لغرض البيع لاحقاً.

يتم تصنيف تلك العمليات كعمليات غير مستمرة عند البيع أو عند تحقق شروط التصنيف كعمليات غير مستمرة، أيهما يحدث أولاً.

يتم إدراج الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالعمليات غير المستمرة بشكل منفصل عن الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالعمليات المستمرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وذلك حتى مستوى الربحية للفترة المنتهية في تاريخ البيانات المالية المالية وكذلك الفترات المقارنة، حتى وإن احتفظت المجموعة بحصة غير مسيطرة في الشركة التابعة بعد البيع، حيث يتم إدراج الربح أو الخسارة كبنء مستقل ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

ن - مخصص مكافأة نهاية الخدمة:
يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاول الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الإلتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الإلتزام النهائي.

س - توزيعات الأرباح للمساهمين:
تقوم المجموعة بالإعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائياً، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعاً لإرادة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم، حيث يتم الإعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها مع إدراج نتيجة إعادة القياس بالقيمة العادلة مianشرة ضمن حقوق الملكية. عند القيام بتلك التوزيعات غير النقدية، فإن الفرق بين القيمة الدفترية لذلك الإلتزام والقيمة الدفترية للموجودات الموزعة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجمع.

ع - رأس المال:
تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية، إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

ف - أسهم خزانة:
تتمثل أسهم الخزانة في أسهم الشركة الأم الخاصة التي تم إصدارها ثم إعادة شراؤها لاحقاً من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغائها بعد. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزانة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق الملكية " احتياطي أسهم الخزانة"، ويتم تحميل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة ثم الاحتياطيات ثم علاوة الإصدار على التوالي.

تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقاً في علاوة الإصدار ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم احتياطي أسهم الخزانة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزانة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزانة.

عند شراء أي شركة في المجموعة حصة في ملكية رأس مال الشركة الأم (أسهم الخزانة)، يتم خصم المبلغ المدفوع متضمناً التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرة بأسهم الخزانة من حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم إلى أن يتم إلغاء الأسهم أو إعادة إصدارها. في حال إعادة إصدار الأسهم لاحقاً، يتم إضافة أي مبلغ مستلم بالصفافي بعد خصم التكاليف الإضافية المباشرة للعملية في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم.

ص - تحقق الإيراد:

يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن بيع بضائع أو تقديم خدمات ضمن النشاط الاعتيادي للمجموعة. يتم إظهار الإيرادات بالأساس بعد خصم المرتجعات، والخصومات والتزيلات وكذلك بعد استبعاد المبيعات المتبادلة بين شركات المجموعة.

تقوم المجموعة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للمجموعة، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات المجموعة كما هو مذكور أدناه. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الإلتزامات المرتبطة بعملية البيع. تستند المجموعة في التقديرات على النتائج التاريخية، بعد الأخذ بعين الاعتبار نوعية العملاء ونوعية العمليات ومتطلبات كل عقد على حده.

- المبيعات

تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم تحقق إيرادات بيع البضائع عند تحويل المخاطر ومنافع الملكية الهامة إلى المشتري. لا تمارس المجموعة أي نشاط لبرامج ولاء العملاء.

- عقود المقاولات

يتم تحقق إيرادات عقود المقاولات على أساس نسبة الإنجاز، ويتم احتساب نسبة الإنجاز بناء على نسبة تكاليف الأعمال المنجزة على العقد حتى تاريخه لإجمالي التكاليف المقدرة للعقد، ويتم التحقق من الأرباح فقط عندما يصل العقد إلى تلك المرحلة التي يمكن عندها تقدير الأرباح النهائية بدرجة معقولة. وتؤخذ المطالبات، الأوامر التخيرية ودفعات الحوافز للعقد في الاعتبار لنرض احتساب أرباح العقد عند اعتماد صاحب العقد لها، كما يتم الاعتراف بالخسائر المتوقعة للعقود بالكامل فور تبين حدوثها. عندما لا يكون من الممكن تقدير العائد من عقود المقاولات بصورة معقولة، فإنه يتم التحقق من الإيراد إلى المدى الذي تم تحمله من تكاليف العقد والتي من المرجح أن تكون قابلة للاسترداد. إن تكاليف العقود يتم الاعتراف بها كمصروف في الفترة التي تم تكبدها فيها.

- تقديم الخدمات

يتم تحقق إيرادات عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء.

- إيرادات الفوائد

تحتسب إيرادات الفوائد، على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية.

- توزيعات الأرباح

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق المجموعة في استلام تلك الدفعات.

- الإيجارات

يتم تحقق إيرادات الإيجارات عند إكتسابها، على أساس نسبي زمني.

- أرباح بيع موجودات مالية

تقاس أرباح بيع الموجودات المالية بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ البيع، ويتم إدراجها في تاريخ البيع.

- الإيرادات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

ق - المخصصات:

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة التزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ناديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة المطلوبة لتسوية الإلتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ر - عقود الإيجار:

تصنف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تشغيلية إذا احتفظ المؤجر بجزء جوهري من المخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية. جميع عقود الإيجار الأخرى تصنف كعقود إيجار تمويلية.

إن تحديد ما إذا كان ترتيب معين هو ترتيب تأجيري أو ترتيب يتضمن إيجار يستند إلى مضمون هذا الترتيب، ويتطلب تقييم ما إذا كان تنفيذ هذا الترتيب يعتمد على استخدام أصل معين أو موجودات محددة، أو أن الترتيب ينقل أو يمنح الحق في استخدام الأصل.

1- عقد الإيجار التشغيلي - (المجموعة كمؤجر) :

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجارات من عقد الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار. إن التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة عند التفاوض وإجراء الترتيبات لعقد الإيجار التشغيلي يتم إضافتها على القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

2- عقد الإيجار التمويلي - (المجموعة كمستأجر) :

إن الموجودات المحفوظ بها تحت عقد إيجار تمويلي يتم الاعتراف بها كموجودات خاصة بالمجموعة وذلك بالقيمة العادلة في تاريخ بدء عقد الإيجار، أو بمقدار القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات عقد الإيجار، أيهما أقل. إن الإلتزامات المرتبطة بالعقد لصالح المؤجر تظهر في بيان المركز المالي المجمع كإلتزامات مقابل عقد إيجار تمويلي. يتم توزيع دفعات الإيجار بين الأعباء التمويلية وتخفيض الإلتزام الناشئ عن عقد الإيجار بحيث يكون هناك سعر فائدة ثابت على الرصيد المتبقي من الإلتزام. تدرج الأعباء التمويلية ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت مرتبطة مباشرة بموجودات مؤهلة للرسملة، وفي هذه الحالة يتم رسملتها طبقاً للسياسة العامة التي تتبعها المجموعة لتكاليف الإقتراض.

ش - تكاليف الإقتراض:

إن تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الإقتراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتاً زمنياً طويلاً لتصبح جاهزة للإستخدام أو البيع، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للإستخدام أو البيع. إن إيرادات الإستثمارات المحصلة من الإستثمار المؤقت لقروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم إستغلالها للصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للإسترداد. يتم إدراج كافة تكاليف الإقتراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها. إن تكاليف الإقتراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تم تكبدها من المجموعة فيما يتعلق بإقتراض الأموال.

ت - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي:

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة المجمع قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد إستبعاد حصة الشركة من أرباح الشركات المساهمة التابعة والزميلة والمحول إلى الاحتياطي الاجباري وأي خسائر متراكمة. لم يتم إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 نظراً لوجود خسائر متراكمة للمجموعة.

ث - ضريبة دعم العمالة الوطنية:

يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5% من ربح الشركة المجمع قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد إستبعاد حصة الشركة في أرباح الشركات الزميلة والتابعة غير الممثلة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وكذلك حصتها في ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة من الشركات التابعة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وذلك طبقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 والقرار الوزاري رقم 24 لسنة 2006 والقواعد التنفيذية المنفذة له.

لم يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 لعدم وجود ربح ضريبي تحتسب الضريبة على أساسه.

ض - حصة الزكاة:

يتم احتساب الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة المجمع قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد إستبعاد حصة الشركة في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والتابعة غير الممثلة وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية، وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم احتساب زكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 لعدم وجود ربح مالي تحتسب الزكاة على أساسه.

ظ - العملات الأجنبية:

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" في الدخل الشامل الأخر.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار صرف مساوية تقريبا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة خلال الفترة التي تم إستبعاد العمليات الأجنبية فيها.

إن الشهرة والتغير في القيمة العادلة الناتجة عن عمليات شراء شركات أجنبية يتم التعامل معها كموجودات ومطلوبات الشركات الأجنبية ويتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة بتاريخ الإقفال.

غ - الأحداث المحتملة:

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون إستخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحا مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداه بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعدا.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحا.

أ - معلومات القطاع:

إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي وهو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الإستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

ب ب - الآراء والتقييمات والإفراضات المحاسبية الهامة:

إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتقييمات والإفراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وإفراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

1 - الآراء:

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم 2 ، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

(أ) تحقق الإيرادات:

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع إقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد خصائص تحقق الإيرادات كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتطلب آراء هامة.

(ب) تحديد تكاليف العقود:

إن تحديد التكاليف المتعلقة مباشرة بعقد معين أو الخاصة بأنشطة العقد بشكل عام يتطلب آراء هامة. إن تحديد تكاليف العقود لها تأثير هام على تحقق الإيرادات المتعلقة بالعقود طويلة الأجل. تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 11 لتحديد تكلفة العقود وتحقق الإيرادات.

(ج) تصنيف الأراضي:

عند اقتناء الأراضي، تصنف المجموعة الأراضي إلى إحدى التصنيفات التالية بناء على أغراض الإدارة في استخدام هذه الأراضي:

(1) أعمال تحت التنفيذ

عندما يكون غرض المجموعة تطوير الأراضي بهدف تأجيرها أو إستخدامها في المستقبل، فإن كلا من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كأعمال تحت التنفيذ.

(2) عقارات استثمارية

عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأراضي أو الاحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات استثمارية.

(د) مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخصص مخزون:

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء ورواج المخزون والعوامل المحددة لاحتساب إنخفاض في قيمة المدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

(هـ) تصنيف الموجودات المالية:

عند إقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "متاح للبيع" أو "محتفظ به حتى الإستحقاق". تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف موجوداتها المالية.

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" إذا ما تم اقتناؤها في الأصل بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا ما تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الإقتناء، شريطة إمكانية تقدير قيمتها العادلة بصورة موثوق بها. تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية كمحتفظ بها حتى الإستحقاق عندما يكون لدى المجموعة نية إيجابية ومقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق. يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كموجودات مالية "متاحة للبيع".

(و) إنخفاض قيمة الموجودات المالية:

تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتحديد إنخفاض أدوات الملكية المتاحة للبيع، والذي يتطلب آراء هامة. ولاتخاذ هذه الآراء، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان الإنخفاض جوهرى أو مطول في القيمة العادلة ما دون تكلفتها والملاءة المالية وذلك ضمن عوامل أخرى، إضافة إلى النظرة المستقبلية للمنشأة المستثمر فيها على المدى القصير متضمنة عدة عوامل مثل أداء القطاع والصناعة والتغيرات التكنولوجية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. إن تحديد ما إذا كان الإنخفاض "جوهرى" أو "مطول" يتطلب آراء هامة.

(ز) تطبيق تفسيرات معيار التقارير المالية رقم 15 - "عقود بناء العقارات":

إن تحديد إذا ما كانت هذه العقود تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 11 - "عقود البناء"، أو معيار المحاسبة الدولي رقم 18 - "الإيرادات" يتطلب آراء هامة.

2 - التقديرات والإفتراضات:

إن الإفتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

(أ) القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة:

تقوم المجموعة بإحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق إستخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم إستخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، وإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

(ب) إنخفاض قيمة الشهرة:

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك إنخفاض في قيمة الشهرة بشكل سنوي على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير "القيمة المستخدمة" للأصل أو لوحدة توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها. إن تقدير القيمة المستخدمة يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لإحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

(ج) العقود طويلة الأجل:

يتم التحقق من إيرادات العقود طويلة الأجل وفقا لطريقة نسبة الإنجاز المحاسبية، ويتم إحتساب نسبة الإنجاز بناء على نسبة تكاليف الأعمال المنجزة على العقد حتى تاريخه لإجمالي التكاليف المقدر لكل عقد على حده. إن تحقق الإيرادات على أساس الخصائص المذكورة أعلاه ينبغي أن يتوافق مع الأعمال الفعلية المنجزة. إن تحديد التكاليف المقدر لإكمال العقد وتطبيق طريقة نسبة الإنجاز تتضمن تقديرات. إن التكاليف والإيرادات المقدر يجب أن تأخذ في الإعتبار المطالبات والتغيرات المتعلقة بالعقد.

(د) مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخصص مخزون:

إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إثباته عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة سوف تكون غير قادرة على تحصيل ديونها. يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تتلف أو تصبح متقادمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

(هـ) تقييم العقارات الاستثمارية:

تقوم المجموعة بقيد عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح والخسائر المجموع، حيث يتم استخدام طريقة أساسية لتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية:

1- تحاليل المقارنة، والتي تعتمد على تقديرات تتم من قبل مقيم عقاري مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لعقارات مشابهة من حيث الموقع والحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم العقاري المستقل.

(و) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية:

إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للاسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لاستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم الشركة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

3- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2016	2017	
6,544,941	9,040,681	مدينون تجاريون (أ)
8,527,527	1,166,165	مدينو عقود (أ)
15,072,468	10,206,846	
(3,281,969)	(3,941,788)	ناقصاً: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (ب)
11,790,499	6,265,058	
6,736,931	4,544,438	دفعات مقدمة لموردين ومقاولين وتأمينات مستردة
252,598	417,591	موظفون مدينون
2,872,303	2,187,398	مدينون آخرون
21,652,331	13,414,485	

(أ) مدينون تجاريون ومدينو عقود

إن أرصدة المدينين التجاريين ومدينو عقود لا تحمل فائدة. إن تحليل أعمار أرصدة المدينين التجاريين ومدينو عقود هي كما يلي:

المجموع	منخفضة القيمة	181 - 365 يوم	أقل من 180 يوم	2017
10,206,846	3,941,788	1,852,078	4,412,980	
15,072,468	3,281,969	2,035,944	9,754,555	2016

كما في 31 ديسمبر 2017، بلغت أرصدة المدينين التجاريين ومدينو عقود التي تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها 1,852,078 دينار كويتي (2016 - 2,035,944 دينار كويتي) إن هذه الأرصدة متعلقة بعدد من العملاء المستقلين الذين ليس لهم أي سابقة في عدم السداد.

كما في 31 ديسمبر 2017، بلغت أرصدة المدينين التجاريين التي إنخفضت قيمتها وتم تكوين مخصص لها مبلغ 3,941,788 دينار كويتي (2016: 3,281,969 دينار كويتي).

(ب) مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

إن حركة مخصص ديون مشكوك في تحصيلها هي كما يلي:

2016	2017	
1,865,487	3,281,969	الرصيد في بداية السنة
-	(974,776)	المتعلق بعمليات غير مستمرة وموجودات مصنفة بغرض البيع
2,650,486	2,311,765	المحمل خلال السنة
(12,364)	(660,994)	مخصص مستخدم خلال السنة
(1,223,769)	-	مخصص لم يعد له ضرورة (إيضاح 25)
2,129	(16,176)	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
3,281,969	3,941,788	الرصيد في نهاية السنة

ج) لا تتضمن الفئات الأخرى من المدينين والأرصدة المدينة الأخرى أي موجودات يوجد إنخفاض دائم في قيمتها. إن الحد الأقصى للتعرض لخطر الائتمان كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة هو القيمة العادلة لكل فئة من فئات أرصدة المدينين المشار إليها أعلاه، كما لا تحتفظ المجموعة بأي رهن كضمان لأرصدة المدينين والأرصدة المدينة الأخرى.

4- الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة ضمن النشاط الإعتيادي كالمساهمين الرئيسيين، أعضاء مجلس الإدارة، أفراد الإدارة العليا، شركات زميلة والشركات تحت السيطرة المشتركة وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات قد تم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

2016	2017	شركات تحت سيطرة مشتركة	شركات زميلة	مساهمون رئيسيون	الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجموع
1,693,932	1,623,244	-	1,614,000	9,244	مستحق من أطراف ذات صلة
207,450	207,450	207,450	-	-	مستحق إلى أطراف ذات صلة

إن المستحق من/ إلى أطراف ذات صلة لا تحمل فائدة وتستحق عند الطلب.

المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو

الخسائر المجموع

2016	2017	1,824,567	-	-	مصاريف عمومية وإدارية (إيجارات)
1,754,721	1,824,567	1,824,567	-	-	

توجد موجودات مالية متاحة للبيع بمبلغ 3,342,121 دينار كويتي (2016: 3,342,121 دينار كويتي) مسجلة باسم طرف ذو صلة ويوجد تنازل منه لصالح المجموعة عن تلك الموجودات المالية (إيضاح 7).

توجد عقارات استثمارية بقيمة عادلة بمبلغ 4,840,000 دينار كويتي (2016: 5,035,000 دينار كويتي) مسجلة باسم طرف ذو صلة ويوجد تنازل منه لصالح المجموعة عن تلك العقارات الاستثمارية (إيضاح 9).

دخلت المجموعة في عقود مع طرف ذي صلة (مساهم رئيسي) في 26 مارس 2017، للتنازل عن حق الانتفاع والاستثمار في ارضين بقيمة 5,200,000 دينار كويتي، إن هذه القيمة تم تحصيلها في 1 أبريل 2017.

تتوقف العقود على التزام المجموعة بجميع شروط العقد، خاصة تلك المتعلقة بإنجاز الإجراءات الإدارية والقانونية وإجراءات التنازل.

وفقا للعقد، إذا لم تتمكن المجموعة من تحويل الأراضي إلى المشتري في غضون حد أقصى ستة أشهر من تاريخ توقيع العقد، يتوجب على المجموعة إعادة المبلغ بالكامل بالإضافة إلى غرامة 2% شهريا على المبلغ الأول المستلم من المشتري ويتم احتسابه من تاريخ دفع المبلغ.

اكتملت عملية تحويل ملكية واحدة من الأراضي باسم المشتري وتم تسجيل ربح بقيمة 2,955,000 دينار كويتي في قائمة بيان الأرباح والخسائر المجموع.

حصلت المجموعة على تمديد حتى 30 أبريل 2018. لاستكمال التحويل القانوني لملكية الأرض الثانية، سوف يتم الاعتراف وتسجيل عملية البيع في الدفاتر عند تحويل ملكية هذه الأرض.

2016	2017	مزاي أفراد الإدارة العليا
1,496,569	1,056,584	مزاي قصيرة الأجل
116,132	82,123	مزاي نهاية الخدمة
1,612,701	1,138,707	

5- مخزون

2016	2017	مخزون للمتاجرة
24,392,496	17,817,622	أخرى
470,070	495,002	
24,862,566	18,312,624	
(3,057,722)	(1,363,651)	مخصص مخزون بطيء الحركة (أ)
21,804,844	16,948,973	

(أ) مخصص مخزون بطيء الحركة

إن حركة مخصص مخزون بطيء الحركة هي كما يلي:

2016	2017	
1,306,848	3,057,722	الرصيد في بداية السنة
-	(484,763)	المتعلق بعمليات غير مستمرة وموجودات مصنفة بغرض البيع
1,996,319	-	المحمل خلال السنة
(245,445)	(527,021)	المستخدم خلال السنة
-	(682,287)	مخصص لم يعد له ضرورة
3,057,722	1,363,651	الرصيد في نهاية السنة

6- موجودات متعلقة بعمليات غير مستمرة

(أ) موجودات مصنفة كعمليات غير مستمرة

قد أثرت الظروف الاقتصادية الصعبة التي شهدتها الجمهورية اللبنانية على إحدى الشركات التابعة والعاملين في قطاع السوق المركزي في الجمهورية اللبنانية - مركز سلطان للتجزئة (لبنان) ش.م.ل. (لبنان). أوقفت الشركة نشاطها واشهرت الإدارة إفلاسها في المحاكم اللبنانية، كما أنه قد قبل طلبها في 7 نوفمبر 2017. قد عينت المحكمة اثنين من الوكلاء لتحصيل ديونها والوفاء بالتزاماتها وفقاً لقوانين الجمهورية اللبنانية.

لا تتضمن نتائج الشركة التابعة أنشطة المجموعة لأغراض معلومات القطاع (إيضاح 37).

إن أهم بنود الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالمصنفة بعمليات غير مستمرة هي كالتالي:

مركز سلطان للتجزئة (لبنان)		
2016	2017	
		الموجودات
471,972	60,854	نقد في الصندوق ولدى البنوك
2,148,011	891,091	مدينون وارصدة مدينة أخرى
2,047,467	830,365	مخزون
6,557,684	4,634,900	ممتلكات وعقارات ومعدات
149,781	72,396	موجودات أخرى
11,374,915	6,489,606	مجموع الموجودات المصنفة بعمليات غير مستمرة
		المطلوبات
8,710,378	6,580,481	دائنون تجاريون وآخرون
215,041	207,693	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
		مجموع الالتزامات المرتبطة مع موجودات مصنفة
8,925,419	6,788,174	بعمليات غير مستمرة
2,449,496	(298,568)	صافي الموجودات من استبعاد المجموعة

إن ملخص نتائج الأعمال المتعلقة بعمليات غير مستمرة للفترة من 1 يناير 2017 حتى يوليو 2017 (لبنان) هي كما يلي:

مركز سلطان للتجزئة (لبنان)		
2016	2017	
14,966,256	5,305,241	مبيعات
(11,488,550)	(4,152,678)	تكلفة المبيعات
(5,333,878)	(2,367,952)	مصاريف عمومية وإدارية
(1,152,769)	(610,718)	استهلاك وإطفاء
-	(1,221,198)	خسائر استبعاد ممتلكات وعقارات ومعدات
(123,873)	(73,277)	مصاريف أخرى
(7,456,932)	-	خسائر انخفاض في قيمة الشهرة
585,242	194,256	إيرادات أخرى
(10,004,504)	(2,926,326)	خسائر الفترة المتعلقة بعمليات غير مستمرة

إن خسارة السنة من عمليات غير مستمرة هي كما يلي:

مركز سلطان للتجزئة (لبنان)	
2016	2017
(10,004,504)	(2,926,326)
(10,004,504)	(2,926,326)

خسارة الفترة المتعلقة بعمليات غير المستمرة حتى تاريخ الاستبعاد
 مجموع الخسارة المتعلقة بعمليات غير مستمرة

تبلغ الالتزامات الراسمالية الخاصة بمركز سلطان للتجزئة (لبنان) ش.م.ك. كما في تاريخ الإفلاس 31 يوليو 2017 مبلغ 14,603,278 دينار كويتي، كان من الصعب تقدير الالتزامات الطارئة التي من المتوقع ان تتكبدها الشركة بسبب التصفية.

هناك دعوى قضائية معينة ضد مركز سلطان للتجزئة (لبنان) ش.م.ك. نتيجة الإفلاس، يعتقد المستشار القانوني للمجموعة ان هذه الدعوى لن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة

(ب) موجودات مصنفة بغرض البيع

في 14 مارس 2017 ، قرر مجلس الإدارة التصرف في إحدى الشركات التابعة للمجموعة ، وهي شركة سلطان للاتصالات ش.م.ك (مغلقة) ("الاتصالات"). وقد جرت بعد ذلك مفاوضات مع العديد من الأطراف المعنية. تم تصنيف الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالشركة التابعة ، والتي من المتوقع أن يتم بيعها في غضون اثني عشر شهراً ، على أنها محتفظ بها بغرض البيع ويتم عرضها بشكل منفصل في بيان المركز المالي المجموع.

إن أهم بنود الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالمصنفة بعمليات غير مستمرة هي كالتالي:

مركز سلطان للاتصالات (مغلقة)	
2016	2017
831,064	513,567
3,653,697	2,154,414
1,229,575	586,351
746,734	421,626
4,749,381	5,388,278
11,210,451	9,064,236
2,606,313	3,087,633
691,302	857,667
3,297,615	3,945,300
7,912,836	5,118,936

الموجودات
 نقد في الصندوق ولدى البنوك
 مدينون وارصدة مدينة أخرى
 مخزون
 ممتلكات وعقارات ومعدات
 موجودات أخرى
 مجموع الموجودات المصنفة بغرض البيع

المطلوبات
 دائنون تجاريون وآخرون
 مخصص مكافأة نهاية الخدمة
 مجموع الالتزامات المرتبطة مع موجودات مصنفة مصنفة
 بغرض البيع
 صافي الموجودات من استبعاد المجموعة

إن ملخص نتائج الأعمال المتعلقة بعمليات غير مستمرة للفترة من 1 يناير 2017 حتى ديسمبر 2017 هي كما يلي:

مركز سلطان للتجزئة (لبنان)	
2016	2017
11,969,957	9,346,938
(10,067,789)	(7,785,568)
(821,156)	(1,255,175)
-	(14,469)
(40,314)	(42,058)
(35,160)	(44,129)
-	172,561
1,005,538	378,100

مبيعات
 تكلفة المبيعات
 مصاريف عمومية وإدارية
 خسائر انخفاض في قيمة الشهرة
 استهلاك واطفاء
 خسارة استبعاد ممتلكات وعقارات ومعدات
 إيرادات أخرى
 ربح السنة المتعلق بموجودات مصنفة بغرض البيع

إن ربح خسارة السنة من موجودات مصنفة بغرض البيع هي كما يلي:

مركز سلطان للاتصالات (مقولة)		
2016	2017	
1,005,538	378,100	صافي ربح المتعلق بموجودات بغرض البيع
-	(4,225,110)	مخصصات أخرى وخسائر انخفاض في القيمة
1,005,538	(3,847,010)	مجموع الربح (الخسارة) متعلقة بعمليات غير مستمرة

يتم تحليل خسارة السهم للسنة من العمليات الغير مستمرة كما يلي:

2016	2017	
(15,94)	(12)	خسارة السهم الأساسية من العمليات غير المستمرة

إن الارتباطات الراسمالية لشركة سلطان للاتصالات ش.م.ك. (مغلقة) كما في 31 ديسمبر 2017 هي 5,795,071 دينار كويتي.

لا تتضمن نتائج عمليات غير مستمرة أنشطة المجموعة لأغراض معلومات القطاع (إيضاح 37).

7- موجودات مالية متاحة للبيع

2016	2017	
6,970	6,970	أسهم ملكية - مسعرة
5,791,427	5,791,427	أسهم ملكية - غير مسعرة
5,798,397	5,798,397	

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

2016	2017	
8,646,413	5,798,397	الرصيد في بداية السنة
(2,848,016)	-	خسارة انخفاض في قيمة (إيضاح 26)
5,798,397	5,798,397	الرصيد في نهاية السنة

توجد موجودات مالية متاحة للبيع بمبلغ 3,342,121 دينار كويتي (2016: 3,342,121 دينار كويتي) مسجلة باسم طرف ذو صلة ويوجد تنازل منه لصالح المجموعة عن تلك الموجودات المالية (إيضاح 4).

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع مقومة بالدينار الكويتي.

لم يكن من الممكن قياس القيمة العادلة لاستثمارات غير مسعرة بمبلغ 5,791,427 دينار كويتي (2016: 8,639,443 دينار كويتي) نظرا لعدم توافر طريقة موثوق بها لتقدير القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية، وبالتالي تم إدراجها بالتكلفة ناقصا خسائر الانخفاض في القيمة.

8- استثمار في شركات زميلة

المبلغ		نسبة الملكية (%)		الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	اسم الشركة الزميلة
2016	2017	2016	2017			
89,464,897	93,776,783	30.98	30.96	العقارات	دولة الكويت	الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك. (عامة)
1,899,212	-	40	-	العقارات	دولة الكويت	شركة ريفيرا القابضة - ش.م.ك. (مقولة)
7,899,492	8,038,632	20	20	النفط و الطاقة	دولة الكويت	شركة أنفا للطاقة - ش.م.ك. (مقولة)
8,524,180	10,183,331	24	24	خدمات بترولية	دولة الكويت	شركة الخريف المتحدة القابضة - ش.م.ك. (مقولة)
120,000	120,000	40	40	منتجات الألبان	دولة الكويت	الشركة الكويتية البلغارية لإنتاج وتصنيع الألبان - ذ.م.م.
107,907,781	112,118,746					

إن الحركة خلال السنة كانت كما يلي:

2016	2017	
108,361,925	107,907,781	الرصيد في بداية السنة
6,561,104	5,075,069	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
-	(1,899,211)	استبعاد شركة زميلة (أ)
-	(727,335)	انخفاض في القيمة
(7,015,248)	1,762,442	حصة المجموعة من الدخل الشامل الأخر (الخسارة الشاملة الأخرى)
107,907,781	112,118,746	لشركات زميلة
		الرصيد في نهاية السنة

إن حصة المجموعة من الدخل الشامل الأخر لشركات زميلة تتمثل فيما يلي:

2016	2017	
-	77,703	التغيرات التراكمية في القيمة العادلة
(746,194)	819,775	أثر التغير في الدخل الشامل الأخر للشركات الزميلة
(6,269,054)	787,269	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
-	77,695	مخصصات أخرى
(7,015,248)	1,762,442	
-	234,684	عكس التغير في الدخل الشامل الأخر لشركة زميلة نتيجة البيع
(7,015,248)	1,997,126	

إن القيمة السوقية للاستثمار في الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك. (عامة). كما في تاريخ بيان المركز المالي المجموع قد بلغت 37,374,872 دينار كويتي (2016 - 31,272,834 دينار كويتي).

كما في 31 ديسمبر 2017، فإن أسهم الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك. (عامة) بقيمة سوقية بلغت 37,374,872 دينار كويتي (31 ديسمبر 2016 - 31,272,834 دينار كويتي) مرهونة لبعض البنوك المحلية مقابل إقراضات بنكية ودائسو مرابحة إيضاحي (13 و 15).

قامت المجموعة ببيع استثمارها في شركة ريفيرا القابضة - ش.م.ك. (مقفلت) خلال السنة، كما حققت خسارة 1,225,896 دينار كويتي. لم تقم المجموعة باحتساب حصتها من نتائج أعمال شركاتها الزميلة، شركة ريفيرا القابضة - ش.م.ك. (مقفلت) والشركة الكويتية البلغارية لإنتاج وتصنيع الألبان - ذ.م.م.، وذلك لعدم توافر البيانات المالية المدققة كما في 31 ديسمبر 2017. وتتوقع الإدارة أن نتائج الأعمال غير مادية.

إن ملخص البيانات المالية للشركات الزميلة الجوهرية كما يلي:
(أ) الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك. (عامة)

2016	2017	ملخص بيان المركز المالي
528,141,623	508,345,721	الموجودات
(328,302,400)	(292,100,850)	المطلوبات
199,839,223	216,244,871	صافي الموجودات
%30.98	%30.96	نسبة ملكية المجموعة
61,910,191	66,949,412	الحصة في صافي موجودات الشركة الزميلة
27,554,706	26,827,371	الشهرة وقت الإقضاء
89,464,897	93,776,783	القيمة الدفترية للشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك. (عامة)

2016	2017	ملخص بيان الأرباح أو الخسائر
33,937,872	38,537,695	الإيرادات
(29,709,372)	(26,463,191)	التكلفة
(10,205,409)	(5,311,266)	مصاريف أخرى
22,079,043	3,813,836	إيرادات أخرى
16,102,134	10,577,074	صافي الأرباح

- تتلخص الإلتزامات المحتملة للقضايا الخاصة بشركة زميلة للشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك. (عامة) فيما يلي:

في عام 2007 تسلمت الشركة زميلة مذكرة استدعاء إدارية، ولاحقاً في شهر مارس 2008 تلقت مذكرة تحقيق من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالتحري عن بعض جوانب عقد المورد الرئيسي المنتهي في شهر ديسمبر 2010. إضافة إلى ذلك، تلقى بعض موظفي الشركة زميلة مذكرات استدعاء لهيئة المحلفين الكبرى. وقامت الشركة زميلة بالتعاون في هذا التحري وقدمت العديد من السجلات استجابة لهذا الطلب.

في شهر نوفمبر 2009، تم توجيه اتهام للشركة زميلة من قبل محكمة فدرالية عليا بالولايات المتحدة الأمريكية حول عدة ادعاءات تتعلق بشبهة الاحتيال. وقد انضمت وزارة العدل الأمريكية إلى المدعين في الدعوى المقامة ضد الشركة زميلة وذلك بموجب قانون الإدعاءات الخاطئة الأمريكي (إجراءات قضية الادعاءات الخاطئة "كيثام"). تطالب وزارة العدل الأمريكية في الدعوى بتعويضات كبيرة نتيجة المخالفات المزعومة. وقد دفعت الشركة زميلة بأنها غير مذنب في الاتهام المنسوب إليها. وفي الفترة الممتدة بين شهر فبراير وشهر نوفمبر 2012، قام كلا الطرفين برفع العديد من الدعاوى والمعارضات التي لا تزال منظورة أمام المحكمة لإصدار الحكم. تضمنت دعاوى الشركة زميلة مذكرات برفض لائحة الاتهام لأسباب مختلفة، ومذكرة لتحويل الدعوى إلى دائرة قضائية أخرى.

ونتيجة لهذه الدعوى، تم وقف شركات المجموعة للشركة زميلة من التقدم بطلبات لعقود جديدة مع حكومة الولايات المتحدة في انتظار نتيجة الدعوى القضائية. ومع ذلك، فإن التعليق لم يؤثر على استمرار أداء العقود الحالية.

صدر حكم من محكمة الاستئناف العالي بدولة الكويت بتاريخ 30 يناير 2014 قضى ببطان الإعلانات التي تمت بناء على طلب السلطات الأمريكية المختصة بمحكمة جورجيا الشمالية واعتبارها باطلة وكان لم تكن. وقضى الحكم بأن إجراءات قضية الادعاءات الخاطئة "كيثام" ذات طابع جنائي والأزم نتيجة لذلك وكيل وزارة العدل الكويتية وآخرين بعدم تبليغ الشركة زميلة وموظفيها وتابعيها بأية أوراق قضائية تتعلق بالدعوى المقامة أمام محكمة جورجيا الشمالية بالولايات المتحدة الأمريكية. وهذا الحكم ذو طبيعة إجرائية وليس له تأثير على البيانات المالية للشركة زميلة وقامت الشركة زميلة بعمل الإفصاحات اللازمة قانوناً لسوق الكويت للأوراق المالية وهيئة أسواق المال. وأثار هذا الحكم تؤدي لذات النتائج السابق إيضاحها بالإفصاح الوارد بالبيانات المالية المجمعة السابقة للشركة زميلة.

بالنسبة لإجراءات قضية الادعاءات الخاطئة "كيثام" فإن قاضي المحكمة الجزئية الأمريكية قد أصدر قراراً للحكومة الأمريكية بتاريخ 5 فبراير 2017 لاستخدام وسائل بديلة لتبليغ الشركة زميلة بمستندات الدعوى. وما زالت تلك الدعوى منظورة أمام محكمة المقاطعة الشمالية لولاية جورجيا في الولايات المتحدة. ولا يُعتبر القرار المذكور حكماً نهائياً في ذات موضوع الدعوى. وعلى الرغم من أنه قد تم نشر اخطار بتلك الإجراءات بالصحف الكويتية في مرحلة لاحقة، إلا أن محكمة المقاطعة الأمريكية لم تقرر بعد عما إذا كان قد تم نفاذ الإعلان الرسمي لتلك الإجراءات من عدمه.

وبتاريخ 28 سبتمبر 2017، أصدر قاضي أمريكي تقريراً يوصي بقيام المحكمة الجزئية الأمريكية برفض طلبات الشركة الأم بشأن إسقاط التهم محل الدعوى وتحويل الدعوى إلى دائرة قضائية أخرى. ولا تعد هذه التوصية حكماً نهائياً في القضية، ولم تقم المحكمة الجزئية الأمريكية بالبت في طلبات الشركة زميلة.

علاوة على ذلك، خلال عام 2009 وفيما يتعلق بعقود رد التكاليف، وجدت وكالة تدقيق عقود الدفاع الأمريكية (DCAA) أن طلبات رد التكاليف بالنسبة إلى بعض التكاليف المتكبدة من الشركة زميلة هي غير صحيحة وطلبت رد حوالى مبلغ 23 مليون دينار كويتي من الشركة زميلة. وفي عام 2011، استردت الحكومة الأمريكية مبلغ 4.7 مليون دينار كويتي من هذا المبلغ وذلك من خلال خصم المبالغ المستحقة من مستحقات عقود الحكومة الأمريكية الأخرى المبرمة مع الشركة زميلة.

في شهر نوفمبر 2010، تقدمت الشركة زميلة بطعن في القضية أمام مجلس الخدمات المسلحة لطعون العقود (ASBCA). وبتاريخ 10 ديسمبر 2014، حكمت ASBCA بعدم الاختصاص الموضوعي في النظر بالطعن المقدم من الشركة زميلة.

بتاريخ 8 أبريل 2015، تقدمت الشركة زميلة بطعن على الحكم الصادر عن مجلس الخدمات المسلحة لطعون العقود أمام الدائرة الفدرالية في محكمة الاستئناف وكجزء من العقد نفسه، أكدت الشركة زميلة مطالبته بقيمة 13 مليون دينار كويتي عن تكاليف غير مستردة. تم رفض هذه المطالبة من قبل مجلس الخدمات المسلحة لطعون العقود وتم ضمها مع المطالبة المذكورة من حكومة الولايات المتحدة بقيمة 23 مليون دينار كويتي. ولا تزال كلا الدعويتين منظورتين حالياً أمام الدائرة الفدرالية في محكمة الاستئناف. تقدمت الشركة زميلة بشكوى منفصلة أمام الدائرة الفدرالية في محكمة الاستئناف بتاريخ 7 أبريل 2015 على أساس اختصاص قضائي مختلف مطالبة بمبلغ 13 مليون دينار كويتي تم إجراء مقاصة على مبلغ 4.7 مليون دينار كويتي منها من قبل حكومة الولايات المتحدة كما هو مذكور آنفاً، فضلاً عن طلب الاقرار بعدم صحة المطالبة بمبلغ 23 مليون دينار كويتي من قبل حكومة الولايات المتحدة. بتاريخ 10 مارس 2016 قضت الدائرة الاتحادية بمحكمة الاستئناف بالولايات المتحدة "بإعادة ملف الدعوى للمحكمة الأدنى" هي مجلس الخدمات المسلحة لطعون العقود (ASBCA) لغرض تحديد الطرف الحقيقي المستفيد صاحب المصلحة. وعلى الرغم من أمر الإعادة المذكور، إلا أن الدائرة الفدرالية بمحكمة الاستئناف بالولايات المتحدة احتفظت لنفسها بحق الاختصاص القضائي لنظر الاستئناف.

في أكتوبر 2016، طالبت وكالة لوجستكس للدفاع الأميركية (U.S Defense Logistics Agency - DLA) الشركة الزميلة برد مبلغ 8.4 ملايين دينار كويتي تقريباً إلى الحكومة الأميركية في ادعاء يتعلق بـ"زيادة سعر المياه المعبنة في قوارير". وكانت الحكومة الأميركية قد سددت إلى الشركة الزميلة ثمن المياه المعبنة للقوات المسلحة في أفغانستان عام 2005. وتتهم الوكالة الأميركية الشركة الزميلة بأنها لم تستخدم الأسعار الصحيحة للمياه لأن شركة سوبريم للخدمات الغذائية قد سعت المياه بثمن عالي صورياً عند بيعها إلى الشركة الزميلة. حتى هذا اليوم، لم تستطع الوكالة الأميركية تقديم أي دليل بأن الشركة الزميلة مشاركة أو متواطئة مع شركة سوبريم للخدمات الغذائية أو كان لديها العلم صراحةً أو ضمناً بعش شركة سوبريم للخدمات الغذائية عند بيع الأخيرة للمياه إلى الشركة الزميلة. تنوي الشركة الأم الدفاع بقوة ضد هذه الإدعاءات وهي استأنفت قرار الوكالة الأميركية أمام المحكمة الأميركية للدعايات الفردية. بالإضافة، أخطرت الشركة الزميلة شركة سوبريم بأنها المسؤولة عن كل المصاريف التي تشمل أتعاب المحامين التي ستكبدها الشركة الزميلة في هذه القضية.

بالرغم من عدم التأكد المادي الذي يحيط بهذه القضايا لم تقم الإدارة بتسجيل أي مخصص في البيانات المالية المجمعة. لم تتمكن الشركة الزميلة (بعد استشارة مستشار قانوني خارجي) من التعليق حول النتائج المحتملة لهذه القضايا.

(1) تحقيقات - حول قطاع الشحن

في 26 نوفمبر 2009، قامت هيئة المنافسة في إيطاليا بفتح تحقيق في نشاط 20 شركة متخصصة في الشحن، بما فيها الشركة التابعة للشركة الزميلة في إيطاليا. وفي 15 سبتمبر 2011، أصدرت هيئة المنافسة في إيطاليا قرارها النهائي الذي قضى بالزام الشركة الزميلة بسداد غرامة إجمالية بحوالي 55,000 ألف دينار كويتي (139,000 ألف يورو).

وتم الطعن بالقرار أمام المحكمة المختصة من أطراف آخرين. وتم وقف إجراءات الطعن أمام المحكمة الإيطالية لحين البت فيه من قبل محكمة العدل الأوروبية فيما يتعلق بتفسير بعض مواد القوانين الأوروبية. وقد قامت محكمة العدل الأوروبية بدورها بإصدار حكم بتاريخ 20 يناير 2016 يدعم موقف الشركة الزميلة. وبتاريخ 23 أكتوبر 2016، أصدرت المحكمة الإيطالية حكماً يؤيد الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الأوروبية وقضت برفض الاستئنافات المقامة من الغير ومن ثم يكون قرار هيئة المنافسة في إيطاليا نهائياً.

في أغسطس 2010، قامت هيئة المنافسة في البرازيل بفتح تحقيق حول أنشطة قطاع الشحن والذي طال الشركة الزميلة. وما زال التحقيق جارياً في هذا الشأن. وحاولت هيئة المنافسة في البرازيل إخطار الشركة الزميلة من خلال شركتها البرازيلية التابعة. ولكن الشركة الأم تعتبر حتى تاريخه أن الإخطار غير صحيح. إلا أن هيئة المنافسة في البرازيل ذكرت في إحدى تصريحاتها العامة أنه قد تم إخطار الشركة الزميلة حسب الأصول. أقامت الشركة الزميلة قضية أمام المحكمة البرازيلية بتاريخ 18 فبراير 2014، طلبت فيها اعتبار الإخطار باطلاً. صدر حكم عن المحكمة برد طلب الشركة الزميلة وتم الطعن بالحكم أمام محكمة الاستئناف بتاريخ 2 يونيو 2015.

كما في 31 ديسمبر 2016، وبسبب عدم التأكد المادي الذي يحيط بالتحقيقات، لم تتمكن إدارة الشركة الزميلة (بعد استشارة مع مستشار قانوني خارجي) من التوصل إلى توقعات بشأن النتيجة المحتملة للتحقيقات. ونظراً لصعوبة تقدير قيمة أي مطلوبات إضافية محتملة في هذا الصدد، لم يتم تسجيل أي مخصص في البيانات المالية المجمعة.

(2) تسهيل كفالة

صدر قرار عن الإدارة العامة للجمارك بدولة الكويت بتسهيل جزء بمبلغ 10,092 ألف دينار كويتي من الكفالة المصرفية المقدمة من شركة جلوبال كليرنج هاوس سيستمز ش.م.ك. (مقفلة) ("الشركة")، وهي شركة تابعة للشركة الزميلة، لصالح الإدارة العامة للجمارك فيما يتعلق بتنفيذ عقد. طبقاً لهذا القرار، قامت الإدارة العامة للجمارك باستدعاء الكفالة أعلاه خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007.

تقدمت شركة جلوبال كليرنج هاوس سيستمز بطعن على القرار أعلاه أمام محكمة أول درجة، وقد أصدرت محكمة أول درجة حكماً لصالح الشركة، وألزمت الإدارة العامة للجمارك بدفع مبلغ 58,927 ألف دينار كويتي كتعويض مقابل عدم الوفاء بالتزاماتها بموجب العقد، ومبلغ 9,138 ألف دينار كويتي لاسترداد الكفالة التي تم تسهيلها سابقاً، بالإضافة إلى احتساب فائدة بنسبة 7% سنوياً على هذه المبالغ من تاريخ صدور الحكم النهائي.

قامت شركة جلوبال كليرنج هاوس سيستمز بالاستئناف على هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف، طالبة زيادة قيمة التعويض. كما تقدمت الإدارة العامة للجمارك بالطعن رقم 1955 / 2014 إداري 4 أمام محكمة الاستئناف. وأصدرت محكمة الاستئناف في 13 سبتمبر 2015 حكماً بتأييد قرار محكمة أول درجة. قامت كل من الشركة والإدارة العامة للجمارك بالطعن على هذا الحكم أمام محكمة التمييز والتي لم تصدر حكماً بذلك الخصوص بعد.

كما قامت شركة جلوبال كليرنج هاوس سيستمز برفع دعوى قضائية ضد الإدارة العامة للجمارك وتقدمت ضمن إحدى مطالباتها بطلب لمحكمة الاستئناف بوقف الإدارة العامة للجمارك من تسهيل الكفالات البنكية المتبقية المقدمة من الشركة. وأصدرت محكمة الاستئناف حكماً لصالح الشركة بوقف تسهيل الكفالات البنكية التي لا تزال بحوزة الإدارة العامة للجمارك.

بالإضافة إلى ما سبق، يوجد نزاعات قانونية بين شركة جلوبال كليرنج هاوس سيستمز والإدارة العامة للجمارك وقام كلا الطرفين برفع دعاوى قضائية مختلفة منظورة حالياً أمام المحاكم. ويرى المستشار القانوني الداخلي للشركة الزميلة أن هذه الأمور لن يكون لها تأثير مادي سلبي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

(3) قضايا شركة كي جي إل خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012، تم رفع دعاوى مدنية على الشركة الزميلة وبعض شركاتها التابعة من قبل شركة رابطة الكويت والخليج للنقل ("كي جي إل") وشركاتها التابعة في ثلاثة دوائر قضائية مختلفة في الولايات المتحدة وذلك بشأن أمور تتعلق بالتشهير والتدخل في عقود شركة كي جي إل مع حكومة الولايات المتحدة من قبل موظف سابق في الشركة الزميلة. قامت الشركة الزميلة برفع دعاوى لرفض الشكاوى كما قامت شركة كي جي إل بتقديم شكاوى معدلة. ونتيجة لذلك، منحت محكمة إحدى الدوائر القضائية للشركة الزميلة إعفاء من الدعوى والنتيجة النهائية للدعاوى في المحاكم الأخرى غير مؤكدة في هذا الوقت.

بالإضافة إلى ما تقدم فإن المجموعة عليها مطالبات ودعاوى قضائية مختلفة. هذا ويرى المستشار القانوني الداخلي للمجموعة بأن هذه الأمور لن يكون لها أي تأثير مادي سلبي على البيانات المالية المجمعة المرفقة.

(4) لاحقاً لتاريخ التقارير المالية، قامت الشركة الزميلة برفع دعوى التحكيم تتعلق بأحد استثماراتها. لم تتمكن الشركة الزميلة من تحديد القيمة العادلة لاستثماراتها المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو إمكانية استرداد القرض الممنوح من قبل الشركة الزميلة إلى الاستثمار ذي الصلة كما في 31 ديسمبر 2017 و31 ديسمبر 2016 نتيجة لطبيعة الاستثمار وعوامل عدم التأكد المحيطة به وبتنتاج طلب التحكيم. تم إدراج الاستثمار بقيمته العادلة كما في 31 ديسمبر 2013 بمبلغ 359 مليون دولار أمريكي بما يعادل 109,881,000 دينار كويتي (2016: 108,921,000 دينار كويتي).

كما في 31 ديسمبر 2017، بلغ القرض الذي يحمل فائدة المقدم من الشركة الزميلة إلى استثمار ذي علاقة ما قيمته 35,569,000 دينار كويتي (2016: 35,258,000 دينار كويتي) ولم تتمكن إدارة الشركة الزميلة من تحديد مدى إمكانية استرداده.

في فبراير 2017، قدمت الشركة الزميلة طلب تحكيم ضد حكومة جمهورية العراق استناداً إلى المادة 36 من اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى ("اتفاقية الإكسبند") وإلى المادة 10 من الاتفاقية الثنائية بين حكومة الكويت وحكومة العراق بشأن الترويج والحماية المتبادلة للاستثمارات ("الاتفاقية الثنائية لعام 2015"). ويتعلق طلب التحكيم بمجموعة من التصرفات والامتناع عن اتخاذ ما يلزم من جانب حكومة جمهورية العراق بما فيها هيتها الرقابية التابعة لها وهي هيئة الأعلام والاتصالات، فيما يتعلق بقرار مزعوم صدوره من قبل هيئة الإعلام والاتصالات بإبطال موافقتها الكتابية المسبقة الصادرة بشأن استثمار الشركة الزميلة في شركة كورك تيليكوم. وتتعلق مطالبات الشركة الزميلة في طلب التحكيم، من بين أمور أخرى، على إخفاق الحكومة العراقية في معاملة استثمار الشركة الزميلة بقيمة 380 مليون دولار أميركي بشكل عادل ومنصف، وإخفاقها في إخطارها بما يتم اتخاذه من إجراءات وحرمانها من حق الدفاع، وأيضاً المصادرة غير المباشرة للاستثمار بالمخالفة لأحكام الاتفاقية الثنائية لعام 2015. في 24 فبراير 2017، تم قيد طلب التحكيم من الشركة الزميلة رسمياً لدى مركز تسوية منازعات الاستثمار. وتم تشكيل هيئة التحكيم رسمياً في 20 ديسمبر 2017. وهيئة التحكيم تقوم حالياً حالياً بتحديد جدول زمني لباقي إجراءات التحكيم. كما وأنه لا يمكن في الوقت الحالي تقييم الأثر المالي المتوقع حيث ما يزال النزاع قائماً دون حسمه قانوناً وعدم اتضاح الأمور.

(ب) شركة ألفا للطاقة - ش.م.ك. (مقفلة)

2016	2017	ملخص بيان المركز المالي
22,590,759	24,427,012	الموجودات المتداولة
76,516,720	78,336,184	الموجودات غير المتداولة
(16,369,658)	(19,102,237)	المطلوبات المتداولة
(43,087,800)	(43,289,219)	المطلوبات غير المتداولة
39,650,021	40,371,740	صافي الموجودات
20%	20%	نسبة ملكية المجموعة
7,930,004	8,074,348	الحصة في صافي موجودات الشركة الزميلة
(30,512)	(35,716)	تسويات أخرى
7,899,492	8,038,632	القيمة الدفترية لشركة ألفا للطاقة - ش.م.ك. (مقفلة)
2016	2017	ملخص بيان الأرباح أو الخسائر
78,105,710	111,139,921	مبيعات
(74,640,372)	(108,259,698)	تكلفة المبيعات
(5,455,026)	(4,719,952)	مصاريف أخرى
2,601,733	2,535,431	إيرادات أخرى
612,045	695,702	صافي الأرباح

(ج) شركة الخريف المتحدة القابضة - ش.م.ك. (مقفلة)

2016	2017	ملخص بيان المركز المالي
31,765,927	31,783,360	الموجودات المتداولة
85,251,619	67,857,806	الموجودات غير المتداولة
(69,335,383)	(62,756,887)	المطلوبات المتداولة
(28,525,467)	(10,814,454)	المطلوبات غير المتداولة
19,156,696	26,069,825	صافي الموجودات
24%	24%	نسبة ملكية المجموعة
4,597,607	6,256,758	الحصة في صافي موجودات الشركة الزميلة
2,366,573	2,366,573	الشهرة وقت الإقتناء
1,560,000	1,560,000	توزيعات نقدية غير مستلمة
8,524,180	10,183,331	القيمة الدفترية لشركة الخريف المتحدة القابضة - ش.م.ك. (مقفلة)

2016	2017	ملخص بيان الأرباح أو الخسائر
45,112,413	57,062,272	الإيرادات
(31,151,978)	(39,544,646)	التكلفة
(8,112,544)	(10,796,505)	مصاريف أخرى
194,832	192,009	إيرادات أخرى
6,042,723	6,913,130	صافي الأرباح

9- عقارات استثمارية

2016	2017	الرصيد في بداية السنة
14,439,847	13,791,007	التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية
(812,901)	55,000	المحول من بيع ممتلكات وعقارات ومعدات (إيضاح 10)
-	2,800,000	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
164,061	(42,759)	الرصيد في نهاية السنة
13,791,007	16,603,248	

توجد عقارات استثمارية بقيمة عادلة 4,840,000 دينار كويتي (2016 - 5,035,000 دينار كويتي) مسجلة باسم طرف ذو صلة ويوجد تنازل عنها لصالح المجموعة (إيضاح 4).

توجد عقارات استثمارية بقيمة عادلة 9,800,000 دينار كويتي (2016 - 6,750,000 دينار كويتي) مرهونة مقابل دائنو مرابحة ممنوحة للمجموعة (إيضاح 15).

تم التوصل إلى القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين مستقلين ومعتمدين من ذوي الخبرة والكفاءة المهنية باستخدام أسس وأساليب التقييم المتعارف عليها.

لأغراض تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، قام المقيمون باستخدام أسس التقييم الموضحة في البيان التالي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام العقارات الاستثمارية:

المستوى الثاني	أساس التقييم	فئة العقار الاستثماري
12,720,000	مبيعات السوق المقارنة	أراضي
3,883,248	مبيعات السوق المقارنة	مباني
16,603,248		الإجمالي

قامت إدارة المجموعة بالالتزام باللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بشأن إرشادات تقييم العقارات الاستثمارية.

شركة مركز سلطان للموارد الغذائية - ش.م.ك. (عامة)
 وشركتها التابعة
 إيفاضات حور البيبات المالية المجمعة
 31 ديسمبر 2017
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

10- ممتلكات وعقارات ومعدات

التكلفة:	أعمال رأسمالية تحت التنفيذ	الإلات ومعدات	سيارات	الاثاث وتجهيزات	تجهيزات سكنية وأجهزة كمبيوتر	مباني	أراضي ملك حور
166,297,320	481,546	22,371,160	4,043,583	17,953,987	13,168,031	86,492,987	21,786,026
4,209,219	730,251	253,263	17,295	254,587	90,037	202,556	2,661,230
(940,107)	(59,024)	(349,190)	-	(224,213)	(35,702)	(37,949)	(234,029)
(1,146,060)	(1,078,879)	544,738	-	237,896	53,218	243,027	-
(2,446,673)	-	(551,815)	(93,832)	(33,739)	(398,024)	(1,369,263)	(1,146,060)
(18,163,285)	(1,015)	(1,559,237)	(431,540)	(2,585,477)	(2,734,201)	(10,851,815)	-
(1,247,571)	(5,096)	(152,547)	(34,292)	(176,335)	(25,804)	(622,844)	(230,653)
146,562,843	67,783	20,556,372	3,501,214	15,426,706	10,117,555	74,056,699	22,836,514
88,130,199	-	17,408,024	3,638,209	14,522,084	10,730,780	41,831,102	-
3,939,647	-	909,718	124,438	755,291	690,589	1,459,610	-
(448,781)	-	(352,363)	-	(59,371)	(18,123)	(18,934)	-
(2,025,046)	-	(339,359)	(93,832)	(26,188)	(393,491)	(1,172,176)	-
(13,528,384)	-	(1,550,250)	(343,394)	(1,254,272)	(2,365,889)	(8,014,579)	-
(281,715)	-	(58,430)	(12,861)	(24,224)	(17,202)	(168,998)	-
75,785,920	-	16,017,351	3,312,560	13,913,320	8,626,664	33,916,025	-
70,776,923	67,783	4,539,021	188,654	1,513,386	1,490,891	40,140,674	22,836,514
78,167,121	481,546	4,963,136	405,374	3,431,903	2,437,251	44,661,885	21,786,026

صافي القيمة الدفترية:
 كما في 31 ديسمبر 2017
 كما في 31 ديسمبر 2016

- توجد أراضي ملك حور ومباني مدرجة بقيمة دفترية 13,604,485 دينار كويتي (2016: 15,109,598 دينار كويتي) من هزينة مقابل إقرضات بنكية، دانفو توميل تجاريل بين ودانفو مزاينة ممنوحة للمجموعة الإيضائي (13 و14 و15). لم يتم تسجيل أية إنخفاض في قيمة أراضي ملك حور ومباني.

11- الشَّهْرَة

2016	2017
10,738,591	3,163,618
(7,574,973)	(14,469)
3,163,618	3,149,149

الرصيد في بداية السنة
خسائر الانخفاض في القيمة خلال السنة
الرصيد في نهاية السنة

تم الاعتراف بخسائر انخفاض في القيمة خلال السنة السابقة بمبلغ 7,574,973 دينار كويتي نظرا للانخفاض الجوهري في أداء مركز سلطان للأسواق المركزية للتجزئة والجملة - ش.م.ل. - لبنان، ولاحقا أشهرت الشركة إفلاسها في المحاكم اللبنانية (إيضاح 6 - أ). إن خسائر الانخفاض في القيمة خلال السنة تم الاعتراف بخسائر بانخفاض في القيمة خلال السنة بمبلغ 14,469 دينار كويتي يتعلق بشهرة شركة الحلول العربية للمعلومات التكنولوجية - ذ.م.م. والتي تعتبر شركة تابعة لشركة السلطان للإتصالات - ش.م.ك. (مقولة) (إيضاح 6 - ب).

12- أصول غير ملموسة

تقليات
13,128,245
(4,960,807)
(56,485)
8,110,953
9,505,475
695,571
(4,888,412)
(22,878)
5,289,756
2,821,197
3,622,770

التكلفة:
كما في 1 يناير 2017
المتعلق بعمليات غير مستمرة
تعديلات ترجمة عملات أجنبية
كما في 31 ديسمبر 2017

الإطفاء المتراكم:
كما في 1 يناير 2017
المحمل على السنة
عميات غير مستمرة
تعديلات ترجمة عملات أجنبية
كما في 31 ديسمبر 2017

صافي القيمة الدفترية:
كما في 31 ديسمبر 2017
كما في 31 ديسمبر 2016

13- إقتراضات بنكية

إن الإقتراضات البنكية ممنوحة من بنوك محلية وأجنبية للشركة الأم وبعض الشركات التابعة ومضمونة بكفالة تضامنية من قبل الشركة الأم وشركات تابعة ورهن بعض أسهم شركة زميلة بقيمة سوقية بلغت 30,908,672 دينار كويتي (31 ديسمبر 2016 - 25,862,343 دينار كويتي) وحوالة حق على سبيل الضمان لإيرادات بعض فروع شركة تابعة ورهن أراضي ملك حر ومباني لبعض الشركات التابعة بصافي قيمة دفترية 12,149,422 دينار كويتي (31 ديسمبر 2016 - 11,805,448 دينار كويتي).
وتتمثل فيما يلي:

2016	2017	تاريخ الاستحقاق	الجزء المتداول
47,561,207	65,170,432	عدة أقساط آخرها في 31 ديسمبر 2018	الجزء المتداول
53,545,250	50,741,058	عدة أقساط آخرها في 31 ديسمبر 2020	الجزء غير المتداول
101,106,457	115,911,490		

إن المجموعة تتفاوض حاليا مع البنوك لإعادة هيكلة وتجديد تسهيلات الائتمانية.

إن الفائدة السنوية على الإقتراضات البنكية أعلاه هي كالتالي:

معدل الفائدة (%)	2016	2017	العملة	البيان
2.5 - 1.75		1.75 - 2.5	دينار كويتي	متوسط معدل فائدة سنوية فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي
8.5 - 6.5		6.5 - 8.5	دينار أردني	متوسط معدل فائدة سنوية
2.5		-	دولار أمريكي	متوسط معدل فائدة سنوية فوق سعر الليبور
-		4 - 5.5	ريال عماني	متوسط معدل فائدة نصف سنوي

إن القيم الدفترية للإقراضات البنكية للمجموعة مقومة بالعملة التالية:

2016	2017	العملة
95,130,641	104,352,072	دينار كويتي
4,638,417	4,807,666	دينار أردني
1,337,399	-	دولار أمريكي
-	6,751,752	
101,106,457	115,911,490	

14- دانتون وأرصدة دائنة أخرى

(المعدل) 2016	2017	
94,592,394	71,481,196	دانتون تجاريون
-	1,846,593	دانتو تمويل تجاريون (أ)
260,331	107,012	محجوز ضمان للمقاولين
6,321,161	5,269,558	إجازات ومستحقات أخرى للموظفين
131,269	124,734	دانتون لشراء ممتلكات وعقارات ومعدات
791,130	791,130	مخصص قضايا
10,410,682	9,722,018	مخصصات أخرى (ب)
212,928,41	7,098,888	دانتون آخرون
9125,435,37	96,441,129	

(أ) خلال السنة قامت المجموعة بالدخول في ترتيبات مع بنك محلي في دولة الكويت لتحصيل فوائدها، حيث يقوم البنك بتمويل الموردين التجاريين للمنتجات الدائمة وغير الدائمة والفصل الإلكتروني للمجموعة، إن هذه التسهيلات تحمل رسوم خدمة تتراوح بين 0.25% إلى 0.5% من مبالغ الفواتير المستحقة والتي تستحق خلال متوسط الفترة من 90 - 180 يوماً.

يتم تأمين دانتو التمويل التجاريين عن طريق رهن بعض الأراضي الفضاء ومباني المجموعة وبعض متاجر التشغيل للشركة التابعة.

(ب) تم تكوين المخصصات الأخرى طبقاً لتقديرات الإدارة والتي تتمثل في:

2016	2017	
2,543,068	2,206,932	مخصص متعلق باستثمار في شركة تابعة
1,479,626	571,221	مخصص قضايا
959,141	2,451,243	مخصص إغلاق محلات
750,000	750,000	مخصص زكاة
630,740	-	مخصص فترة انذار موظفين
350,000	-	مخصص قفليات
3,698,107	3,742,622	مخصصات أخرى
10,410,682	9,722,018	

إن حركة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كما يلي:

2016	2017	
-	10,410,682	الرصيد في بداية السنة
10,410,682	2,713,872	المحمل خلال السنة
-	(2,611,092)	مخصص مستخدم خلال السنة
-	(791,444)	عكس خلال السنة
10,410,682	9,722,018	الرصيد في نهاية السنة

15- دانتو مرابحة

2016	2017	
28,716,896	28,241,478	إجمالي المرابحة
(1,432,434)	(1,259,540)	ناقص: تكاليف تمويلية مستقبلية غير مطفأة
27,284,462	26,981,938	القيمة الحالية للإلتزام المرابحة

والتي تتمثل في:

2016	2017	تاريخ الاستحقاق	
9,929,500	11,429,500	عدة أقساط آخرها في 31 ديسمبر 2018	الجزء المتداول
17,354,962	15,552,438	عدة أقساط آخرها في 6 إبريل 2020	الجزء غير المتداول
27,284,462	26,981,938		القيمة الحالية للالتزام المرابحة

يتحمل دائنو مرابحة متوسط أعباء تمويل بمعدل 2.5% فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي ومضمون برهن بعض أسهم شركة زميلة بقيمة سوقية بلغت 6,466,200 دينار كويتي (31 ديسمبر 2016 - 5,410,491 دينار كويتي) ورهن أراضي ملك حر ومباني مملوكة لشركة تابعة بصافي قيمة دفترية 1,455,063 دينار كويتي (31 ديسمبر 2016 - 3,304,150 دينار كويتي) ورهن عقارات استثمارية مملوكة لشركة تابعة بقيمة 9,800,000 دينار كويتي (2016 - 6,750,000 دينار كويتي) (إيضاح 9). إن المجموعة تتفاوض حالياً مع البنوك لإعادة هيكلة وتجديد تسهيلات الائتمانية.

16- مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2016	2017	
6,389,594	6,590,385	الرصيد في بداية السنة
-	(917,412)	المتعلق بعمليات غير مستمرة وموجودات مصنفة بغرض البيع
1,280,161	997,873	المحمل على السنة
(1,079,370)	(1,334,150)	المدفوع خلال السنة
6,590,385	5,336,696	الرصيد في نهاية السنة

17- رأس المال

حدد رأس مال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 57,882,877 دينار كويتي (2016: 57,882,877 دينار كويتي) موزعاً على 578,828,768 سهم (2016 - 578,828,768 سهم) بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد وجميع الأسهم نقدية.

18- أسهم خزانة

2016	2017	
14,272,535	14,272,535	عدد الأسهم
2.47	2.47	النسبة إلى الأسهم المدفوعة (%)
799,262	799,262	القيمة السوقية (دينار كويتي)
2,593,571	2,593,571	التكلفة (دينار كويتي)

نظراً لعدم وجود أية أرصدة دائنة في حسابات الأرباح المرحلة أو الإحتياطيات أو علاوة الإصدار فلم تقم إدارة المجموعة بتجميد أية مبالغ لصالح رصيد أسهم الخزانة في تاريخ تقرير البيانات المالية.

19- إحتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضرورية دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الإحتياطي الإجباري، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يصل رصيد الإحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. لم يتم التحويل لحساب الإحتياطي الإجباري نظراً لوجود صافي خسارة خلال السنة.

20- إحتياطي إختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضرورية دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الإحتياطي الإختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العامة للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة. لم يتم التحويل لحساب الإحتياطي الإجباري نظراً لوجود صافي خسارة خلال السنة.

21- تكلفة المبيعات

2016	2017	
27,022,724	24,392,496	رصيد المخزون في أول السنة
183,537,382	164,559,960	المشتريات خلال السنة
210,560,106	188,952,456	المخزون المتاح للبيع
(24,392,496)	(17,817,622)	رصيد المخزون في نهاية السنة (إيضاح 5)
186,167,610	171,134,834	تكلفة المبيعات

22- تكلفة عقود المقاولات

2016	2017	
3,342,890	-	تكاليف موظفين
6,790,360	367,271	تكاليف تشغيلية أخرى
10,133,250	367,271	

23- تكلفة عقود الخدمات

يمثل هذا البند تكلفة عقود الخدمات الأمنية التي تتمثل في خدمات نقل المواد الثمينة والأجهزة الأمنية وحراسة المنشآت. يتضمن هذا البند تكاليف موظفين بمبلغ 8,693,149 دينار كويتي (2016 - 7,784,931 دينار كويتي).

24- مصاريف عمومية وإدارية وبيعية

تتضمن المصاريف العمومية والإدارية والبيعية تكاليف موظفين بمبلغ 20,344,254 دينار كويتي (2016 - 25,263,243 دينار كويتي).

25- مخصصات لم يعد لها ضرورة

2016	2017	
1,223,769	-	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها لم يعد له ضرورة (إيضاح 3)
-	46,058	مخصص اغلاق متجر
-	348,886	مخصصات أخرى
-	261,341	عكس مصاريف مستحقة وأرصدة دائنة
-	682,287	مخصص مخزون لم يعد له ضرورة
-	350,000	مخصص خلو محل لم يعد له ضرورة
1,223,769	1,688,572	

26- خسائر انخفاض في القيمة

2016	2017	
-	727,335	خسائر انخفاض في قيمة استثمار في شركة زميلة (إيضاح 8)
7,574,973	-	خسائر انخفاض في قيمة الشهرة (إيضاح 11)
2,848,016	-	خسائر انخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع (إيضاح 7)
10,422,989	727,335	

27- مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

اقترح مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 14 مارس 2018 بعدم توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017. إن هذه التوصية خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم.

اقترح مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 29 مارس 2017 بعدم توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016. إن الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم المنعقدة في 25 سبتمبر 2017 وافقت على عدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

28- خسارة السهم الأساسية المتعلقة بمساهمي الشركة الأم
ليس هناك أسهم عادية مخففة متوقع إصدارها. إن المعلومات الضرورية لإحتساب (خسارة) ربحية السهم الأساسية بناء على المتوسط
المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة هي كما يلي:

2016	2017
(24,276,592)	(4,411,511)
عدد الأسهم القائمة:	عدد الأسهم القائمة:
عدد الأسهم المصدرة في بداية السنة	عدد الأسهم المصدرة في بداية السنة
ناقصاً: المتوسط المرجح لأسهم الخزنة	ناقصاً: المتوسط المرجح لأسهم الخزنة
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في نهاية السنة	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في نهاية السنة
أسهم	أسهم
578,828,768	578,828,768
(14,272,535)	(14,272,535)
564,556,233	564,556,233
فلس	فلس
(43)	(7.8)

خسارة السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم

خسارة السهم الأساسية الخاصة بمساهمي الشركة الأم

29- مبدأ الاستمرارية

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والذي يفترض قدرة المجموعة على تحقيق موجوداتها وسداد التزاماتها من خلال نشاطها الإعتيادي، ولا تتضمن البيانات المالية المجمعة أية تعديلات قد تنتج عن عدم التأكد من استمرارية المجموعة.

كما في 31 ديسمبر 2017، بلغت الخسائر المتراكمة للمجموعة مبلغ 42,703,059 دينار كويتي (2016 - 38,291,548 دينار كويتي)، وتجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 132,291,252 دينار كويتي (2016 - 128,900,616 دينار كويتي)، إضافة إلى أن نسبة الدين إلى إجمالي الموارد المالية قد بلغت 96.26% (2016 - 95%)، كما بلغت نسبة الدين إلى رأس المال 240% (2016 - 214%).

إن استمرارية المجموعة تعتمد على قدرتها على تحقيق أرباح وتعزيز تدفقاتها النقدية في المستقبل وإعادة هيكلة وتجديد تسهيلات الائتمانية، إضافة إلى الدعم والتمويل من قبل المساهمين الرئيسيين.

30- إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الإعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد في الصندوق ولدى البنوك، المدينين، المستحق من / إلى أطراف ذات صلة، الموجودات المالية المتاحة للبيع، الإقتراضات البنكية، داننو مرابحة والدائنين، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

مخاطر سعر الفائدة:

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة مع ثبات المتغيرات الأخرى على ربح المجموعة من خلال أثر تغيير معدل فائدة الإقتراض.

2017			
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الأرصدة كما في 31 ديسمبر	الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة	
579,557 +	115,911,490	0.5%	إقتراضات بنكية
134,910 +	26,981,938	0.5%	داننو مرابحة
2016			
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الأرصدة كما في 31 ديسمبر	الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة	
505,532 +	101,106,457	0.5%	إقتراضات بنكية
136,422 +	27,284,462	0.5%	داننو مرابحة

ب) مخاطر الائتمان:

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الأخر. إن الموجودات المالية التي قد تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنوك والمدينين والمستحق من أطراف ذات صلة. إن النقد لدى البنوك مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة، كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزعهم على صناعات مختلفة.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد لدى البنوك والمدينين والمستحق من أطراف ذات صلة.

(ج) مخاطر العملات الأجنبية:

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناجمة عن المعاملات التي تتم بعملة غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملة لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر البيان التالي حساسية التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة من قبل المجموعة مقابل الدينار الكويتي.

2017			
الأثر على الدخل الشامل الآخر المجموع (دينار كويتي)	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجموع (دينار كويتي)	الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي	
± 116,552	± 19,547	+ 5%	دينار بحريني
± 280,609	± 45,045	+ 5%	ريال عماني
± 279,725	-	+ 5%	درهم اماراتي
± 194,628	± 1,280	+ 5%	دينار أردني
± 14,928	± 121,146	+ 5%	ليرة لبنانية
± 924	-	+ 5%	جنيه مصري

2016			
الأثر على الدخل الشامل الآخر المجموع (دينار كويتي)	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجموع (دينار كويتي)	الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي	
± 137,857	± 8,932	+ 5%	دينار بحريني
± 430,945	± 60,726	+ 5%	ريال عماني
± 283,619	-	+ 5%	درهم اماراتي
± 84,307	± 9,145	+ 5%	دينار أردني
± 716,663	± 127,379	+ 5%	ليرة لبنانية
± 920	-	+ 5%	جنيه مصري

(د) مخاطر السيولة:

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. وإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الاحتفاظ باحتياطات نقدية مناسبة وخطط ائتمان بنكية مسارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

(أ) جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية:

2017					
المجموع	من 1 إلى 5 سنوات	3 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	حتى شهر	
115,911,490	50,741,058	65,170,432	-	-	إقتراضات بنكية
96,441,129	-	69,054,510	7,738,296	19,648,323	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
207,450	-	207,450	-	-	مستحق إلى أطراف ذات صلة
26,981,938	15,552,438	11,429,500	-	-	دائنو مرابحة
239,542,007	66,293,496	145,861,892	7,738,296	19,648,323	
2016					
المجموع	من 1 إلى 5 سنوات	3 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	حتى شهر	
101,106,457	53,545,250	47,561,207	-	-	إقتراضات بنكية
125,435,379	-	75,689,144	28,196,718	21,549,517	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
207,450	-	207,450	-	-	مستحق إلى طرف ذو صلة
27,284,462	17,354,962	9,929,500	-	-	دائنو مرابحة
254,033,748	70,900,212	133,387,301	28,196,718	21,549,517	

(ب) إن تحليل المطلوبات المحتملة والإرتباطات الرأسمالية للمجموعة وفقاً للاستحقاقات التعاقدية المتبقية كانت كما يلي:

2017						خطبات ضمان إعتمادات مستندية إرتباطات رأسمالية
المجموع	فوق 5 سنوات	من 5 إلى سنوات	3 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	حتى شهر	
13,279,376	-	3,039,779	7,402,131	2,337,893	499,573	
222,413	-	-	11,820	176,400	34,193	
6,572,118	5,100,000	1,431,265	-	40,853	-	
20,073,907	5,100,000	4,471,044	7,413,950	2,555,146	533,766	

2016						خطبات ضمان إعتمادات مستندية إرتباطات رأسمالية
المجموع	فوق 5 سنوات	من 5 إلى سنوات	3 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	حتى شهر	
16,117,903	-	3,266,921	7,399,092	4,961,540	490,350	
1,900,535	-	-	1,242,454	409,379	248,702	
22,436,511	19,818,568	2,409,766	166,958	41,219	-	
40,454,949	19,818,568	5,676,687	8,808,504	5,412,138	739,052	

(هـ) مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمار المجموعة في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع. لا تتعرض المجموعة بشكل جوهري لهذه المخاطر.

31- قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية المتاحة للبيع والموجودات غير المالية كالعقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بأحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متصلل إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشطة المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتصلل للقيمة العادلة:

2017		موجودات مالية متاحة للبيع
المجموع	المستوى الأول	
6,970	6,970	
6,970	6,970	

2016		موجودات مالية متاحة للبيع
المجموع	المستوى الأول	
6,970	6,970	
6,970	6,970	

كما في 31 ديسمبر، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية، بإستثناء بعض الموجودات المالية المتاحة للبيع والمسجلة بالتكلفة كما هو مبين في إيضاح (7)، لقد قدرت إدارة المجموعة أن القيمة العادلة لموجوداتها ومطلوباتها المالية تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظراً لفقر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأول والثاني خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإعراف بها في البيانات المالية على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتصلل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل في نهاية كل فترة مالية.

تم الإفصاح عن مستوى القياس للقيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في إيضاح رقم (9).

32- إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الإستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

والمحافظة على أو تعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.

بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس المجال، تقوم المجموعة بمراقبة الموارد المالية بناء على نسبة الدين إلى الموارد المالية. يتم تحديد هذه النسبة باحتساب صافي الديون مقسوما على إجمالي الموارد المالية. يتم احتساب صافي الديون كإجمالي الإقتراض ناقصا النقد في الصندوق ولدى البنوك. ويتم احتساب إجمالي الموارد المالية كحقوق الملكية والتي تظهر في بيان المركز المالي المجموع مضافا إليها صافي الديون.

لغرض إدارة مخاطر الموارد المالية، يتكون إجمالي الموارد المالية مما يلي:

2016	2017	
101,106,457	115,911,490	إقتراضات بنكية
27,284,462	26,981,938	داننو مرابحة
128,390,919	142,893,428	إجمالي الإقتراض
(4,332,433)	(4,150,189)	يخصم: نقد في الصندوق ولدى البنوك
124,058,486	138,743,239	صافي الديون
6,059,481	5,396,798	مجموع حقوق الملكية
130,117,967	144,140,037	إجمالي الموارد المالية
%95	%96.26	نسبة الدين إلى الموارد المالية

33- التزامات محتملة ومطالبات قضائية

أ - يوجد على المجموعة كما في 31 ديسمبر التزامات محتملة هي كما يلي:

2016	2017	
16,117,903	13,279,376	خطابات ضمان
1,900,535	222,413	إعتمادات مستندية
18,018,438	13,501,789	

ب - إن الإلتزامات المحتملة الناتجة عن حصة المجموعة في شركات زميلة هي كما يلي:

2016	2017	
1,350,861	711,211	خطابات ضمان

ج - تتمثل المطالبات القانونية الهامة للشركة الزميلة الرئيسية الشركة الوطنية العقارية ش.م.ك. (عامة) فيما يلي:

1. أصدرت وزارة المالية قرارا بإلغاء العقود المتعلقة ببعض العقارات التي تم إنشائها على أرض مستأجرة من الحكومة بانتهاء مدة 25 سنة، وقد استأنفت الشركة الام هذا القرار.

بالنسبة لأحد العقارات، أصدرت محكمة الاستئناف حكمها لصالح وزارة المالية مع تعويض بمبلغ 11,711,060 دينار كويتي. وقد استأنفت الشركة الزميلة هذا الحكم أمام محكمة التمييز ويجري حاليا النظر في القضية. بالنسبة للعقار الأخر، أصدرت محكمة الدرجة الأولى حكمها لصالح وزارة المالية مع تعويض بمبلغ 6,597,527 دينار كويتي. وقد استأنفت الشركة الزميلة هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف ويجري النظر في القضية حتى تاريخه. وقامت الشركة الزميلة برفع دعوى قضائية ضد وزارة المالية للمطالبة بتعويض عن هذه العقارات. ومازالت كافة القضايا قيد النظر حتى تاريخه.

2. قامت إحدى الشركات المستثمرة بالمنطقة التجارية الحرة بالكويت برفع دعوى تحكيم ضد الشركة الزميلة نتيجة ما لحق بها من أضرار وما فاتتها من كسب على حد زعمها. صدر حكم التحكيم ضد الشركة الزميلة واستحقاق الشركة المدعية لتعويض قدره 6,021,803 دينار كويتي. ورفعت الشركة الزميلة دعوى قضائية للمطالبة بسقوط خصومة التحكيم والتي قضت فيها محكمة أول درجة برفض هذه الدعوى. قامت الشركة الزميلة بالطعن على هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف ومازال قيد النظر حتى تاريخه.

3. قامت وزارة التجارة والصناعة بإلغاء عقد الإدارة للمنطقة التجارية الحرة بالكويت. وقد قامت الشركة الزميلة بالإستئناف على هذا الحكم. وسجلت الشركة الزميلة مخصص بمبلغ 13,360,424 دينار كويتي مقابل فقد السيطرة على موجودات بمنطقة التجارة الحرة بالكويت. وقد أصدرت محكمة التمييز أخيرا حكمها لصالح وزارة التجارة والصناعة في 22 مارس 2017، وبهذا ينتهي النظر في القضية القانونية. ليس هناك حاجة لاحتساب مخصص إضافي حيث تم تسجيل مخصص بكامل قيمة هذه الموجودات سابقاً في دفاتر الشركة الزميلة.

4. قامت الشركة الزميلة برفع دعوى قضائية ضد مؤسسة الموائى الكويتية وإحدى شركات النقلات للمطالبة بقيمة الإيجارات المستحقة عن استغلالهما لبعض القسام في المنطقة التجارية الحرة بالكويت، حيث قضت محكمة الاستئناف بتأييد إلزام مؤسسة الموائى الكويتية وشركة النقلات متضامنين بدفع مبلغ 6,956,416 دينار كويتي للشركة الأم. وقد قامت الشركة الزميلة باستلام المبلغ المنصوص عليه في حكم محكمة الاستئناف بتاريخ 11 أكتوبر 2011. وقامت مؤسسة الموائى الكويتية وشركة النقلات بالطعن مجدداً على هذا الحكم بمحكمة التمييز والذي لا يزال منظورا أمام القضاء حالياً. لم يتم عكس المخصصات المحتسبة سابقاً من قبل الشركة الزميلة بعد استلام المبالغ من مؤسسة الموائى الكويتية وشركة النقلات وذلك من باب الحيطة والحذر لحين صدور الحكم النهائي.

كما قامت الشركة الزميلة برفع دعوى ضد مؤسسة الموائىء الكويتية للتعويض عن قيمة إستغلال مواقع أخرى بالمنطقة التجارية الحرة، والتي قامت المحكمة بإحالتها إلى إدارة الخبراء ولا تزال قيد النظر حتى تاريخه.

تم احتساب المخصصات مقابل القضايا التي يرجح المستشار القانوني الخارجي امكانية عدم حسمها لصالح الشركة الزميلة.

إضافة إلى ما تقدم، تم رفع قضايا أخرى ضد الشركة الزميلة في سياق العمل المعتاد، ويعتقد المستشار القانوني الخارجي للشركة الأم أن هذه الأمور لن يكون لها تأثير مادي عكسي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

34- إرتباطات رأسمالية

قامت إحدى الشركات التابعة بإبرام إتفاقية إيجار لأرض لمدة 25 سنة وقامت شركة تابعة أخرى بإبرام إتفاقية إيجار لأرض أخرى لمدة 22 سنة، وكذلك قامت شركة تابعة أخرى بإبرام إتفاقية إيجار تشغيلي لمتوسط مدة من 2 - 15 سنة، وبناء على تلك الإتفاقيات فإن تلك الشركات التابعة ملتزمة بدفع إيجار سنوي كما يلي:

2016	2017	
208,177	40,853	أقل من سنة
2,409,766	1,431,265	من 1 - 5 سنوات
19,818,568	5,100,000	أكثر من 5 سنوات
22,436,511	6,572,118	

إن حصة المجموعة من الارتباطات الرأسمالية المتعلقة بالشركات الزميلة هي كما يلي:

- أ - ارتباطات رأسمالية بمبلغ 3,543,417 دينار كويتي (2016 - 6,793,012 دينار كويتي).
- ب - ارتباطات بموجب عقد إيجار تشغيلي غير قابل للإلغاء، وهي بصورة رئيسية لقاء أرض مستأجرة من حكومة دولة الكويت لأجل مشروع الواجهة المائية للشركة الزميلة كما يلي:

المبلغ	السنة
17,461	2019 - 2017
17,461	

وبموجب فحوى الإنترزات الإيجارية، فإنه يتعين على الشركة الزميلة تقديم ضمانات بنكية إلى وزارة المالية بنسبة 0.5 % من إجمالي قيمة المشروع الرأسمالي المعني لغرض خدمات الصيانة.

35- الجمعية العامة

اقترح مجلس الإدارة المنعقدة بتاريخ 14 مارس 2018 بعدم توزيع أرباح نقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017. إن هذه التوصية خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم.

اقترح مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة في 29 مارس 2017 على عدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016. وافقت الجمعية العامة السنوية بجلستها المنعقدة بتاريخ 25 سبتمبر 2017 على عدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة وعن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

36- أرقام المقارنة

خلال عام 2017، إكتشفت المجموعة أن مصاريف الصيانة بإحدى الشركات التابعة الاجنبية قد تم تكرارها بالخطأ من عام 2015، ونتيجة لذلك فإن مصاريف الصيانة والإنترزات المتعلقة بها مبالغ فيها. إن هذه الأخطاء تمت معالجتها بتعديل كل بند تأثر بهذا الخطأ من البيانات المالية المجمعة للسنة السابقة.

إن الجدول التالي يوضح ملخص الأثر على البيانات المالية المجمعة للمجموعة:

المعدل	كما سبق ذكره	تعديلات	
113,529,128 (14,014,956)	3,672,611 (3,672,611)	109,856,517 (10,342,345)	في 1 يناير 2016 المدينون وأرصدة دائنة أخرى الخسائر المتراكمة
125,435,379 (38,291,548)	3,835,858 (3,835,858)	121,599,521 (34,455,690)	في 31 ديسمبر 2016 ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى الخسائر المتراكمة
المعدل	كما سبق ذكره	تعديلات	
(48,589,123) (23,883,152)	(163,247) 163,247	(48,425,876) (24,046,399)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 مصرفات إدارية وإدارية عامة خسارة للسنة

